أوقاف المرأة في الكويت
دراسة كمية تحليلية: من عام 1821 إلى 1961م

فؤاد عبد الله العمر

الأمين العام السابق للأمانة العامة للأوقاف – دولة الكويت

faalomar@hotmail.com

(سُلِّم البحث للنشر في: 22/11/ 2023م، واعتُمد للنشر في: 10/01/ 2024م)

https://doi.org/10.59723/AWQ003/12

الملخَّص:

تهدف الدراسة إلى تحليل تطور أوقاف المرأة في الكويت للأعوام 1821-1961م، والتعرف على الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي حفزت توجهات الوقف لديها. كما تسعى إلى التعرف على اتجاهاتها في طبيعة الأصول الموقوفة وأنواع أوقافها ومصارفها ودورها في النظارة والمقارنة مع الدراسات المشابهة في مجتمعات أخرى، بالإضافة إلى استخلاص الدروس المناسبة، لتحفيزها لزيادة مساهمتها في الأوقاف في المستقبل. ولتحقيق ذلك تم استخدام المنهج الوصفي الوثائقي لتحليل الدراسات السابقة، كما تم استخدام

التحليل الكمي لتحليل تطور أوقاف النساء من جوانب متعددة. وخلصت الدراسة إلى تحديد العوامل التي أسهمت في نمو أوقاف المرأة وحجمها مع انخفاض نسبتها مقارنة مع أوقاف الرجال، حيث إن أكثر أصولها الموقوفة هي البيوت، نظرًا لضعف تمكينها الاقتصادي، كما ركزت المرأة مصارف أوقافها على تلبية الحاجات الخيرية الأساسية لمجتمعها، وهو إطعام الطعام. كما ساهمت المرأة بعبء النظارة حيث بلغت مساهمتها نصف مساهمة الرجل، كما تم تحديد العوامل المؤثرة على اتجاهات الوقف لدى المرأة في الحاضر والمستقبل، وكذلك توضيح حوافز المرأة الكويتية للوقف. وتوصي الدراسة بتطبيق استراتيجية محددة تركز على توعيه المرأة وتشجيعها على المساهمة في الوقف في المجالات المجتمعية التي يمكن أن تقوم بها بدور أساسي، بما فيها النظارة عليه والمساهمة في إدارته، وكذلك تشجيع الدراسات الكمية لتحليل تطور أوقاف المرأة من جوانب أخرى.

الكلمات المفتاحية: وقف المرأة، التمكين الاقتصادي للمرأة، دولة الكويت، النظارة.

Women’s Endowments in Kuwait:
A quantitative and Analytical Study: 1821-1961

Fuad Abdullah Al-Omar

Former Secretary General for the Waqaf Public Foundation. State of Kuwait

faalomar@hotmail.com

(Received Date: 09-11-2023 | Accepted Date: 10-01-2024)

https://doi.org/10.59723/AWQ003/12

Abstract:

The study aim is to Analyze the development of women’s endowments in Kuwait for the years 1821-1961 AD, and identifying the economic, political and social factors that stimulated their endowment tendencies. Furthermore, to identify their trends in the nature of the endowed assets, the types of their disbursement, their role in their administration, and to compare it with similar studies in other societies. In addition, to draw appropriate lessons, to motivate them to increase their contribution to the endowments in the future.

The study uses descriptive approach to analyze previous studies. Quantitative analysis was also used to analyze the development of women’s endowments from multiple aspects.The factors that contributed to the growth of women’s endowments were identified, with their contribution is less than that of men’s endowments. Their endowed assets were mainly single home, due to their limited economic empowerment. Women also focused their endowment proceeds on fulfilling the basic needs of their community, by providing food to the needy, as well as, participating in endowment administration. The factors affecting women’s endowment trends in the present and future were also identified, as well as highlight Kuwaiti women’s incentives to donate to endowments, including philanthropy and consoling those in need. The study recommends implementing a strategy that focuses on raising women’s

awareness and encouraging them to contribute to the endowment in societal areas in which they can play a fundamental role, including management, as well as encouraging quantitative studies to analyze the development of women's endowments from other aspects.

Keywords: women's endowment(waqf), Women economic empowerment, State of Kuwait, Administration of waqf.

المقدمة:

إنَّ تحليل تطور أوقاف النساء في الكويت منذ نشأتها وحتى استقلالها كدولة حديثة، يبرز إسهام المرأة الكويتية وعموم النساء المسلمات، في تكوين الأوقاف، طلبًا للأجر والثواب، وتجاوبًا مع احتياجات مجتمعها وبيئتها. ويزداد أهمية إبراز عطائها إذا أخذنا بعين الاعتبار أنَّ المرأة في الكويت والخليج مقارنة بغيرها من النساء في الدول المسلمة الأخرى قبيل ظهور النفط فيها، كانت تعاني من شظف العيش وقلة الموارد الاقتصادية، وبالتالي كان عطاؤها من قلة ولا تجد إلَّا جهدها، نظرًا لضعف التمكين الاقتصادي لها[1]، حيث لم تستطع ممارسة التجارة، أو العمل بالوظائف بحرية كاملة، وكان معظم أوقافها عبارة عن بيوت سكنية. وبالتالي فإنَّ التحليل الكمي لأوقاف المرأة الكويتية سيوفر معلومات وبيانات عن تطور أوقافها وأهم خصائصها، كمثال لغيرها من المجتمعات المشابهة كالمجتمعات الخليجية. كما سيؤكد أو يوضح مدى صدق المعلومات عن أوقاف النساء مقارنة بغيرها من المجتمعات الإسلامية في العصور السابقة مثل الدراسات المشابهة في حلب وإستانبول، كما سيتم بيانه لاحقًا.

إنَّ تنامي حب إنشاء الأوقاف لدى المرأة الكويتية، مدفوعًا بالتوجيهات الشرعية والقيم المجتمعية، هو جزء من عطاء المرأة المسلمة، حيث لوحظ إسهام المرأة المسلمة في خدمة المجتمع من خلال تأسيس الأوقاف وإدارتها، في العديد من الدول والحواضر قديمًا وحديثًا، مثل سنغافورة[2]، وإستانبول[3]، كما لوحظ تزايد أوقاف المرأة في حلب بسوريا، حتى وصلت إلى ذروتها في النصف الأخير من القرن الثامن عشر والنصف الأول من القرن التاسع عشر الميلادي[4].

(1) التمكين الاقتصادي للمرأة: هو قدرة المرأة على التمتع بكامل الحقوق الاقتصادية، والاستقلال الاقتصادي، المرجع: حوي، فاتن حسني: الجوانب القانونية للتمكين الاقتصادي للمرأة: دراسة في التشريعات التجارية القطرية والقوانين ذات الصلة، مجلة كلية القانون الكويتية العالمية، العدد: 3، السنة السابعة، العدد التسلسلي (27)، محرم 1441 هـ/سبتمبر 2019م، ص405.

(2) Ooi,Yu-Lin, Philanthropy in Transition: An Exploratory Study of Asian Women and Philanthropy in Singapore, 1945-1900 Philanthropy in Asia: Working Paper No. 2, Asia Centre for Social Entrepreneurship & Philanthropy, May,2016.

(3) بيليجي، فاروق، أوقاف النساء في مدينة إستانبول في النصف الأول من القرن السادس عشر الهجري، مجلة أوقاف، العدد: 19، السنة العاشرة، ذو الحجة 1431هـ/ نوفمبر 2010م.، ص 94.

(4) Meriwether, Margaret, "Women and Waqf Revisited: The Case of Aleppo, 1840-1770", In Women in the Ottoman Empire-Middle Eastern, Women in the Early Modern Era, Madeline Zilfi(ed.), Brill, Leiden,132 :1997.

ومع تنامي إسهام المرأة في تكوين الوقف في جانب وتزايد استفادتها منه في جانب آخر، فإنَّ بعض الباحثين الغربيين حاولوا النيل من الوقف باعتباره أداة تعمل ضد المرأة، أو تقليل من دورها في الحياة، فقد ذكر بعض الباحثين مثل غابريل بار، في دراسته عن الأوقاف العثمانية في القرن السادس عشر، أنَّ الوقف أضعف الوضع الاقتصادي للمرأة المسلمة وقلل من تمكينها من خلال قصر المنفعة والريع على الذكور دون الإناث[5]، حيث خالفه في ذلك العديد من الباحثين المنصفين، مثل (مرغريت ميروذر) من خلال الدراسات الكمية[6].

وكما في حالة الكويت، سيتم بيان أنَّ الوقف لم يضعف الوضع الاقتصادي للمرأة ولم يستخدم في التفرقة ضد المرأة، بحيث كانت لها مساهمة في الحياة التجارية من خلال وقف الدكاكين التجارية، أو مصادر الكسب؛ مثل الحضرات، أو مصائد الأسماك. وتؤكد سجلات الأوقاف في حلب، أنَّ المرأة كانت نشطة في مجال العقارات، حيث يؤكد المؤرخون للتاريخ أنَّ ذلك صحح النظرة المسبقة عن ضعف المرأة، وعدم مشاركتها وقلة ثقتها بنفسها[7].

وبالتالي فإنَّ معرفة اتجاهات المرأة نحو الوقف في مجتمع أو دولة مثل الكويت، وفهم العوامل المؤثرة في أوقافها وتطورها، سيسهم في فهمنا لدور المرأة في الوقف عمومًا، وكذلك في إعادة صياغة خطة يتم فيها تحديد الأولويات لكيفية زيادة إسهامها في الأوقاف مستقبلًا، وتحفيزها للاستجابة لحاجات المجتمع، وخاصة مع تنامي التمكين الاقتصادي لها في العصر الحديث، وحيازتها للعديد من الأصول القابلة للوقف.

مشكلة الدراسة:

إنَّ أوقاف المرأة الكويتية، مع ضآلة قيمة أصولها وحجمها في الماضي وعدم

(5) Baer, Gabriel, "Women and waqf: an analysis of the İstanbul tahrir of 1546", Asian and African Studies, Vol.27-9 ;(1983) 17.
(6) Meriwether, "Women and Waqf Revisited: the case of Aleppo, 1840-1770", P. 136-128.
(7) Ibid, P. 129.

تحليلها وتسليط الضوء عليها، مقارنة بغيرها من المجتمعات الإسلامية الأخرى، إلّا أنَّها تبرز دور ومساهمة المرأة في سد احتياجات مجتمعها مع النظارة على أوقافها مع قلة مواردها المالية؛ مما يعزز الحاجة إلى تحليل الموضوع تحليلًا كميًّا، يتناسب مع أهميته.

أسئلة الدراسة:

1. ما نسبة أوقاف المرأة الكويتية وأنواعها ومجالات صرفها؟، وما العوامل ذات التأثير الاجتماعي والاقتصادي والسياسي في اتجاهاتها؟
2. أنواع الأصول الموقوفة من المرأة الكويتية وحجمها ومدى ارتباطها بطبيعة الموارد الاقتصادية؟
3. ما الأدوار الأخرى التي قامت بها المرأة لخدمة الوقف كالنظارة مثلًا؟

فرضية الدراسة:

وتتكون فرضية الدراسة من الفرضيات التالية:

1. أنَّ الأصول الموقوفة من نساء الكويت وأنواعها ومصارفها مع قلتها مقارنة مع أوقاف الرجال، تأثرت بالحاجات المتغيرة في المجتمع والبيئة والعوامل الاقتصادية والطبيعة الديموغرافية والفقهية، واستجابت لها.
2. نبعت الأصول الموقوفة من المرأة الكويتية من بيئتها، وبحسب تمكينها الاقتصادي مع صغر حجمها.
3. ساهمت المرأة الكويتية في النظارة على الأوقاف.

أهمية الدراسة:

تبرز أهمية الدراسة من خلال كونها دراسة متخصصة، تحلل تحليلًا كميًّا، تطور أوقاف النساء في الكويت وطبيعة أصولها الموقوفة ومصارفها ودور النساء في النظارة مع التعرف على العوامل المؤثرة عليها، ويشمل التحليل الكمي جميع أوقاف المرأة في الكويت سواء المنتهية أو المستمرة، وذلك في فترة زمنية معينة.

كما أنَّ أهميتها تبرز من توضيح إسهام المرأة الكويتية في سد احتياجات مجتمعها مع قلة تمكينها الاقتصادي وضعف مواردها المالية قبل اكتشاف النفط.

ومما يزيد في الأهمية العلمية للدراسة، نتائجها وتوصياتها، والتي ستضيف معرفة علمية إلى المعرفة المحدودة حول نشأة الأوقاف في الكويت منذ بداية تأسيسها ودور المرأة فيها، كما أنَّ الدراسة لها أهمية تطبيقية في تشجيع الباحثين والمؤسَّسات الوقفية والجهات المهتمة، وتعريفهم بالعوامل التي ساهمت في الماضي في تكوين أوقاف النساء، لاستثمارها في إعادة صياغة الدوافع والحوافز -في الحاضر والمستقبل- لزيادة أوقافها، وخاصة أنَّ العديد من الدول الخليجية -مثل السعودية- تتطلع إلى زيادة مواردها الخيرية[8]، بما فيها مساهمات المرأة مع تمكينها، وبعضها -مثل قطر- يحرص على زيادة قدرات المرأة وتمكينها من المشاركة الاقتصادية والسياسية[9]. كما أنَّها تشجع على توجيه الباحثين نحو القيام بالدراسات الكمية، والتي يمكن استخلاص نتائج محددة يمكن تعميمها ومقارنتها مع دراسات مشابهة عن أوقاف مجتمعات ودول أخرى.

وبالتالي ومع وجود بعض الدراسات حول أوقاف المرأة في الكويت، إلا أنه نظرًا لاعتمادها على سجل العطاء الوقفي[10] فقط، والذي لا يمثل إلا جزءًا من الأوقاف وتطورها في الكويت، بالإضافة إلى تركيزها على تحليل الحجج الوقفية مع غياب التحليل الكمي أو توضيح العوامل المؤثرة على الوقف، وبالتالي أصبح التحليل جزئيًا أو ناقصًا، ولا يمكن الركون إليه في استخلاص الاستنتاجات المتوخاة، والتي تعضدها الأساليب العلمية. ولذلك فإن هذه الدراسة يتوقع أن تردم ثغرة بحثية كونها دراسة كمية تركز على مجموع الأوقاف التي أوقفتها النساء بحسب

---

(8) تبنت العديد من الدول الخليجية، رؤى مستقبلية ذات مدى زمني معين، لتوجيه مجتمعها واقتصادها وإعادة هيكلة مواردها المالية، من خلال تحديد اتجاهات معينة، ومنها: زيادة نسبة الموارد الخيرية بما فيها الأوقاف من الرجل أو المرأة، التي تساهم في قطاعات مجتمعية معينة. فمثلا: إن من أهداف رؤية السعودية 2030، رفع نسبة مساهمة القطاع غير الربحي بنسبة 5% من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام 2030، والذي يتضمن قطاع الأوقاف.
https://www.vision2030.gov.sa/ar/v2030/a-vision-that-empowers-giving/ تم الاطلاع بتاريخ 2023/8/13 م، الساعة 11:00ص.

(9) المرجع: https://www.diwan.gov.qa/about-qatar/qatar-national-vision-2030?sc_lang=ar-QA، تم الاطلاع بتاريخ 2023/10/17، الساعة 8:30ص.

(10) سجل العطاء الوقفي (سيرة الواقفين والواقفات)، يحتوي على جميع الأوقاف التي تحت نظارة الأمانة العامة الأوقاف، وسيشار إليه بعد ذلك بسجل العطاء.

المراجع المتاحة بالإضافة إلى سجل العطاء.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى التعرف على إسهام المرأة الكويتية في الأوقاف والعوامل المؤثرة فيها اقتصاديًّا وسياسيًّا واجتماعيًّا وغيرها من العوامل، حيث تركز على تحقيق عدة أهداف رئيسة، هي:

1. توضيح مساهمة المرأة الكويتية في العمل الخيري كالوقف وتفاعلها مع حاجات مجتمعها.
2. إبراز عطاء المرأة في الكويت من خلال الوقف ولو كانت مواردها المالية قليلة وتمكينها الاقتصادي محدودًا.
3. بيان قيام المرأة الكويتية بأدوار أخرى في رعاية الوقف كالنظارة مثلًا.

منهج الدراسة:

تم استخدام المنهج الوصفي الوثائقي في تحليل الدراسات العلمية حول أوقاف المرأة، واستخلاص أهم النتائج والحقائق المرتبطة بموضوع الدراسة. كما تم استخدام التحليل الكمي لتحليل أوقاف النساء من خلال عدة متغيرات تم تحديدها. وقد تم الحصول على البيانات الأولية عن أوقاف المرأة الكويتية من خلال عدة مراجع، أهمها مرجعان رئيسيان، الأول: سجل العطاء، وثانيهما: معالم الكويت، وكذلك بعض المراجع الأخرى. أما سجل العطاء، فيحتوي على معلومات عن عدد 351 وقفًا[11]، ولكنه احتوى فقط على معلومات عن الأوقاف التي تحت نظارة الجهة الرسمية (الأمانة) وتوفرت لها الديمومة، وبالتالي لا يمثل جميع ما تم وقفه من قبل المرأة الكويتية. أما معالم الكويت فهي عبارة عن سلسلة كتب معالم الكويت، أصدرها مركز البحوث والدراسات الكويتية، والتي تركز على توثيق وترتيب سندات ملكيات الأصول العقارية بما فيها الوصايا والأوقاف

(11) عدد الأوقاف في سجل العطاء بلغ 384 وقفًا، حيث تم حذف 33 وقفًا لأنها تعتبر أوقافًا حديثة وصغيرة، حيث أسست بعد عام 1961م.

بأنواعها، حيث أمكن استخلاص عدد 469 وقفًا وثلثاً خيرياً[12]، من الأجزاء الست التي صدرت. وتم الاستفادة من البيانات الثرية التي تحتويها هذه الوثائق من حيث جنس الواقف (ذكر أو أنثى أو غير محدد)، وتاريخ الوقف، ونوع الأصل الموقوف، وتاريخ إنشائه، ومصرف ريعه، وأي شروط مرتبطة بحجة الوقف. كما تم استخلاص عدد من الحجج الوقفية من مراجع أخرى ستذكر في الدراسات السابقة، لم يتضمنها المرجعان السابقان، حيث تم إضافتها إلى عينة الدراسة والتي بلغ عددها 60 وقفًا.

حدود الدراسة:

الحدود الموضوعية: يقتصر موضوع هذه الدراسة على تحليل جميع الأوقاف التي أوقفتها المرأة في الكويت، وتم ذكرها في مرجعين أساسيين، وهما: معالم الكويت، وسجل العطاء، مع إلغاء الأوقاف المتكررة من سجل العطاء، وإضافة أي أوقاف أخرى من غيرهما.

الحدود المكانية: تسعى هذه الدراسة إلى تحليل جميع الأوقاف للمرأة في محيط جغرافي محدد بنواة وقلب مدينة الكويت، نظرًا لتوفر البيانات الأولية عنها ونشرها في ستة أجزاء.

الحدود الزمانية: هي من تكوين أول وقف تم توثيقه في عام 1821م وحتى استقلال الدولة في عام 1961م، لتغطي فترة زمنية تبلغ 140 سنة.

الدراسات السابقة:

نظرًا لندرة الدراسات الكمية حول تطور أوقاف المرأة في الكويت، فسيتم استعراض بعض الدراسات القليلة في مجتمعات أخرى، وكما سيتم تحليل الدراسات حول أوقاف المرأة في الكويت والتي تساعدنا في توضيح بعض محاورها، ولا بد من

---

(12) تم إدراج الأثلاث ضمن الأوقاف لأن مآلها في النهاية اعتبارها وقفًا كما هي الممارسة لدى القضاة والمحاكم في الكويت، وكذلك سجل العطاء، وهي وصية بالثلث كما ذكر المعيار الشرعي: إذا علــق الواقف الوقــف بموته فيكون وصية، فلا ينفذ بعد موته إلا في ثُلث تركته، ويجوز له الرجوع فيه. المرجع: المعيار الشرعي المعدل للوقف رقم 60، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (أيوفي)، شركة إدارة استثمار المستقبل المحدودة، الرياض، 1441هـ/2020م، بند 2/4/1/4.

التوضيح أن الدراسات الكمية عن أوقاف المرأة، مع كونها قد مضى عليها ردحٌ من الزمن، ولكن لا تزال نتائجها مناسبة للاستدلال، لذلك تم الاستفادة منها في هذه الدراسة. وقلة الدراسات حول الموضوع -كما هو ظاهر من خلال تحليل الدراسات السابقة- كان أحد الحوافز للبحث، بغرض إغناء المكتبة العربية بدراسات متخصصة في هذا المجال.

الدراسات الخاصة بوثائق الأوقاف:

معظم الدراسات التي تناولت وثائق أوقاف المرأة الكويتية، ركزت على دراستها بصورة وصفية ولعدد محدود منها، للوصول إلى استنتاجات لا يمكن التعويل عليها بدون توفر تحليل كمي لها يؤكدها ويوضح اتجاهاتها والعوامل المؤثرة فيها، ولا يقلل ذلك من بعض الفوائد العلمية التي يمكن الحصول عليها من خلال تحليل هذه الوثائق مثل كونها مرجعًا تاريخيًّا لطبيعة العلاقات الأسرية وأولوياتها، وتوضيح مساهمة المرأة في سد حاجات مجتمعها من واقع بيئتها، ومدى التمكين الاقتصادي لها.

ومن تلك الدراسات، دراسة فيصل الكندري، عن نشاط المرأة الكويتية من خلال وثائق الوقف، 1847م- 1930م، مستخدمًا المنهج الوصفي، حيث قام بتحليل بعض الوثائق الوقفية الخاصة بنساء الكويت من سجل العطاء، وخاصة دورها في الوقف الأهلي (الذري)، أو المشترك أو الخيري في الإطعام ومساعدة الفقراء. مع أهمية الدراسة في إبراز دور المرأة الكويتية من خلال الوقف في سد حاجات مجتمعها، ولكنها نظرًا لطبيعتها العامة، فقد اقتصرت على استعراض حجج وقفية لا تزيد عن 35 حجة وقفية[13]، وهو عدد محدود مقارنة بعدد حجج الواقفات في سجل العطاء البالغ عددها 224 حجة وقفية، كما لا يمكن تعميم نتائجها نظرًا لعدم القيام بالتحليل الكمي، والذي يحقق تعميم النتائج ويؤكدها.

(13) الكندري، نشاط المرأة الكويتية من خلال وثائق الوقف 1263 - 1348هـ/ 1847 - 1930م، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، العدد: 87، السنة العشرون، ص16-25.

ودراسة إيمان محمد الحميدان، المرأة والوقف – العلاقة التبادلية (المرأة الكويتية أنموذجًا)، باستخدام المنهج الوصفي مع تحليل كمي محدود، حيث استعرضت إسهامات المرأة الكويتية في مجال الوقف بأنواعه الأربعة (الأهلي، المساجد، الخيري، المشترك)، كما أبرزت حرصها على رعاية أوقافها. وقد تم التحليل الكمي المبسط لأعداد الواقفات والواقفين بحسب أنواعها الثلاثة (ذري، خيري، مشترك)، وكذلك حسب مدد زمنية معينة[14]. ومع نفع هذه الدراسة في توفير البيانات الأساسية أو في تأكيد نتائجها إلا أنها اقتصرت فقط على البيانات من سجل العطاء وسجلات الأمانة بعكس هذه الدراسة، والتي احتوت على بيانات عن الأوقاف من مصادر أخرى، كما لم يتم إجراء التحليل الكمي للعديد من المتغيرات مثل مصارف الوقف، وطبيعة الأصول الموقوفة وحجمها، والقيام بمسؤولية النظارة.

ودراسة خالد يوسف الشطي[15]، بعنوان وثائق الأوقاف الخيرية للمحسنة الكويتية منيرة عبد الرحمن العتيقي، والتي استخدمت المنهج الوصفي في دراسة حجة الوقف الخاصة بالواقفة ودراسة مكونات شخصيتها وحافزها للوقف وعدد النظار القائمين، حيث اقتصرت على دراسة حجة وقفية واحدة ولم تركز على إجراء أي تحليل كمي.

ودراسة محمد الشيباني وبراك المطيري[16]، بعنوان الوثائق الأصلية الكويتية الموجودة في قسم الوثائق، حيث حللا –باستخدام المنهج الوصفي الوثائقي– أربعين وثيقة منها خمس وثائق تتضمن أوقافًا وأثلاثًا تم إضافتها إلى مجموع الأوقاف التي تمت دراستها. ويلاحظ على الدراسة اقتصارها على عدد محدود من الحجج الوقفية، ولم يتم القيام بأي تحليل كمي حولها.

---

(14) الحميدان، المرأة والوقف – العلاقة التبادلية (المرأة الكويتية أنموذجًا)، الأمانة العامة للأوقاف، دولة الكويت، 2016م، ص96-106.

(15) الشطي، خالد يوسف، وثائق الأوقاف الخيرية للمحسنة الكويتية منيرة عبد الرحمن العتيقي، مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، وثائق تاريخية دورية ربع سنوية، العدد: 10، ديسمبر 2022م.

(16) الشيباني محمد بن إبراهيم، والمطيري، براك شجاع: الوثائق الأصلية الكويتية الموجودة في قسم الوثائق، منشورات مركز المخطوطات والتراث والوثائق، الكويت، 1415هـ /1994م.

ونلاحظ مما سبق قلة الدراسات الكمية حول أوقاف المرأة الكويتية، حيث إن هذا يتفق مع ما لاحظته باحثة من أن العديد من الدراسات التاريخية تناولت دور المرأة في الوقف وخاصة المرأة العثمانية، ولكن القليل قام بإجراء دراسات كمية أو تحرى الأدوار المختلفة التي قامت بها المرأة للوقف(17).

الدراسات الكمية في تحليل تطور الأوقاف:

الدراسات الكمية عن الأوقاف عامة قليلة كما أسلفنا، وخاصة أوقاف النساء، وإن معظمها دراسات غير حديثة، ولكن نظرًا لأهمية نتائجها وصلاحية استنتاجاتها، فقد تم تحليلها في هذه الفقرة.

ومن تلك الدراسات، دراسة فاروق بيليجي(18)، عن أوقاف النساء في مدينة إستانبول في النصف الأول من القرن السادس عشر الهجري، حيث تم حصر أوقاف النساء في أربعة أجزاء من مدينة إستانبول القديمة، بحيث تشمل 41 حيًّا وتضم 606 وقفًا، منها 214 وقفًا للنساء. وبمحاولة تصنيف الأوقاف حسب رأس المال أو طبيعة الأصل الموقوف، باستخدام المنهج التحليلي الكمي، تبيّن أن معظمها عقاري حضري، بينما جزء منها أوقاف نقدية، حيث بلغت الأوقاف العقارية ما نسبته 70.2%، وقدمت الدراسة فائدة من حيث المعلومات التاريخية وتوضيح بعض مؤشرات الوقف لدى المرأة، إلَّا أنَّها قصرت عن تحليل العديد من المجالات الأخرى المهمة في دور المرأة مثل طبيعة مصارفها الوقفية، وحجم الأوقاف، ودورها في النظارة.

ودراسة مرغريت ميروذر(19)، بعنوان: الأوقاف والمرأة إعادة النظر: مثال مدينة حلب (1770- 1840م)، وباستخدام المنهج الكمي التحليلي لعدد 468 حجة وقفية، تناولت العلاقة بين الوقف والمرأة وبخاصة كونها واقفة وناظرة ومستفيدة،

(17) Meriwether, "Women and Waqf Revisited: The Case of Aleppo, 1840-1770, P. 128.

(18) بيليجي، أوقاف النساء في مدينة إستانبول في النصف الأول من القرن السادس عشر الهجري، العدد:19، السنة العاشرة، ص93–128.

(19) Meriwether, "Women and Waqf Revisited: The Case of Aleppo, 1840-1770", P. 152-128.

حيث خلصت إلى أن المرأة المسلمة في اتجاهات الوقف تتشابه مع أقرانها من الرجال، إلا أنها تختلف عنهم في مجالات معينة تم التنويه عنها في أثناء الدراسة. وقد تمت الاستفادة من أسلوب الباحثة في التحليل الكمي، مع الأخذ بعين الاعتبار عدم تحليلها للعوامل المؤثرة على أوقاف النساء، وبعض العناصر المهمة في اتجاهات الوقف لدى المرأة ومنها مصارف الوقف ونوع الأصول الموقوفة.

التعليق على الدراسات السابقة:

تتفق الدراسة في مضمونها العام مع غيرها من الدراسات، وهو توضيح تطور أوقاف المرأة المسلمة ودورها فيه، إلا أنها تتباين عنها في كونها دراسة كمية، تسعى إلى تحليل أوقاف المرأة في الكويت مع توضيح اتجاهاتها نحو الاستجابة لحاجات مجتمعها وقيامها بأدوار متعددة في إدارة الوقف كالنظارة مثلاً، حيث أظهرت اختلافات متعددة بينها وبين الدراسات السابقة، ومن أبرزها ما يلي:

1. التحليل الكمي لأوقاف النساء وفحص الأدوار المختلفة لانخراطها في إدارة الوقف، وسد هذه الثغرة البحثية.
2. دراسة أوقاف النساء في الكويت -بحسب اطلاع الباحث-، مما يسبغ على هذه الدراسة بعدًا تطبيقيًّا علميًّا.
3. السعي إلى تأكيد الأرقام والبيانات المختلف فيها أو تصحيحها، من خلال تحليل أكبر عدد ممكن من الحجج الوقفية الخاصة بالمرأة والمكونات الأساسية من حيث أنواع الوقف، ومصارفه، وطبيعة أصوله، وشروطه ودور المرأة في النظارة، وتحليل العوامل المؤثرة عليها.

ومما سبق يتضح أن الدراسات الكمية حول أوقاف النساء وخاصة في الكويت، لا تزال في مهدها، مما يحفزنا على جمع ما تفرق منها واستخلاص العبر، بحيث تجمعها دراسة متكاملة الأركان، بالإضافة إلى تضمنها مؤشرات واتجاهات الوقف لدى المرأة الكويتية، والتي يمكن مقارنتها مع دراسات مشابهة عن مجتمعات

أخرى. وحيث قام الباحث بمراجعة الأدبيات العلمية السابقة والدراسات المتخصصة ذات الصلة، التي تناولت محاور الموضوع باعتبارها أحد المداخل لتحليل مشكلة الدراسة، وفي تحديد مكوناتها، حيث لوحظ بعد مراجعتها، وجود فجوة عميقة في شمول البيانات وتحليلها كميًّا حول تطور الوقف لدى المرأة الكويتية ومجالاتها المختلفة، مثل: حجم مساهمتها في الوقف مقارنة بالرجال، وأولويات مصارف الوقف لديها، والأصول التي تم وقفها وحجمها ومدى تمكينها اقتصاديًّا، كما أنها لم تستوفِ بحث بعض مسائله مثل دورها في النظارة. وتعتبر الدراسة استكمالًا لما سبقها من دراسات علمية، إلا أنها انفردت عنها بكونها دراسة قامت بحصر جلّ الحجج الوقفية الخاصة بالمرأة الكويتية وتحليلها تحليلًا كميًّا، مع استخلاص أهم مكونات أوقاف المرأة الكويتية وأبرز خصائصها.

خطة الدراسة وتقسيمها:

ولتحقيق أهدافها المرجوة، تم تقسيم الدراسة إلى أربعة مباحث، تسبقها مقدمة، وتعقبها خاتمة، وذلك على النحو التالي:

المقدمة: وتتضمن: الدراسات السابقة، ومشكلة الدراسة، وأهميتها، وأهدافها، ومنهجها.

المبحث الأول: نبذة عن تاريخ الكويت وتطورها والعوامل المؤثرة فيه وتأثيرها على أوقاف المرأة الكويتية.

المبحث الثاني: نبذة عن تطور أوقاف المرأة في الكويت، وخصائصها.

المبحث الثالث: تحليل كمي لتطور أوقاف النساء بحسب نسبة الجنس، النوع، الأصل، المصرف، النظارة.

المبحث الرابع: المرأة الكويتية ودورها المستقبلي في الوقف.

الخاتمة: تشمل النتائج والتوصيات.

المبحث الأول: نبذة عن تاريخ الكويت وتطورها والعوامل المؤثرة فيه، وتأثيرها على أوقاف المرأة الكويتية:

سيتناول المبحث باختصار تحليل أهم المحطات في تاريخ الكويت وتطوره والعوامل المؤثرة في تطور الأوقاف لدى المرأة الكويتية، حيث نشأت الأوقاف مع تأسيس الكويت أو بعدها بقليل وذلك بتأسيس أول مسجد والذي يعتبر الوقف الأول، وقد يكون من المناسب بيان أن الوقف، هو حبس العين عن تمليكها لأحد من العباد والتصدق بالمنفعة على مصرف مباح، يحقق العديد من المقاصد الشرعية ومنها تحقيق الخصائص العامة للشريعة كالعبودية، وتحقيق الضروريات والحاجيات والتحسينيّات، وكذلك حفظ الكليات الخمس (حفظ الدين والنفس والعقل والنسل والمال)[20].

أما أهمية الكويت، فقد برزت من عدة جوانب أساسية ومتعددة؛ ففي الجانب السياسي، ساهم موقع الكويت الجغرافي، كميناء طبيعي يربط تجارة وبضائع الهند والدول الأفريقية مع العراق والشام والسعودية، في نشأة كيانها السياسي وبروز أهميتها الاستراتيجية، كما زادت أهمية الكويت السياسية، في ظل التنازع بين الدول الكبرى وخاصة الأوربية منها، على التحكم في مياه الخليج العربي وموانئه المختلفة مع ضعف الدولة العثمانية وشدة الشقاق والنزاع في إيران. ومما عزز من مكانة الكويت كمركز تجاري، احتلال الفرس للبصرة (1776م - 1779م) وهجرة تجارها إلى الكويت وحصار البصرة الثاني، والتدخل العثماني المصري في الجزيرة العربية (1818م- 1839م) والذي من نتائجه انتشار الصراعات المسلحة وعدم الاستقرار السياسي. ويضاف إلى ذلك النزاعات المحلية ضمن الجزيرة العربية والحروب والغزوات المتبادلة بين الدول والقبائل، مما أدى إلى

---

(20)الخادمي، نورالدين مختار، إسهام نظام الوقف في تحقيق المقاصد العامة للشريعة الإسلامية، سلسلة الأبحاث الفائزة في مسابقة الكويت الدولية لأبحاث الوقف (19)، الأمانة العامة للأوقاف، دولةالكويت، 1441هـ/2019م، ص39-59.

تعزيز الأمن والحاجة إلى الدفاع المستمر[21]. بالإضافة إلى ذلك وقوع العديد من الكوارث الطبيعية مثل الجفاف والذي أدى إلى انتشار المجاعة في بعض المناطق المحيطة، حيث ساهم ذلك إلى انعدام الأمن، وتنامي الهجرة إلى الكويت لتوفر موارد الرزق والشعور بالأمن مع الاستقرار السياسي، وهي عوامل تشجع على الاستقرار السكاني وكذلك على الوقف.

منذ نشأة الكويت الأولى، استشعر السكان الحاجة إلى تكوين كيان سياسي مع وجود نظام حكم مستقر لتنظيم الشؤون الداخلية ومواجهة التهديدات الخارجية، حيث تم اختيار عائلة آل الصباح، كحكام للكويت ولإدارة شؤونها مع اتباع نظام الشورى مع الرعية وخاصة مع التجار والالتزام بسياسة ضريبية منخفضة ومستقرة، لجعل الكويت أكثر جاذبية كمركز لتجارة البضائع العابرة (الترانزيت)، حيث أصبح هذا هو المورد الرئيس الأول لتنامي الثروات [22].

وقد أدى هذا الاستقرار السياسي إلى نمو مقدرات الدولة وتوفر الرخاء وتراكم الثروة لدى سكانها، وهو أول مقدمات الوقف وأهم حوافزه، حيث بدأ أفراد المجتمع في زيادة أوقافهم وخاصة مع عدم وجود أي عوائق قضائية على الوقف مع تسهيل إجراءات توثيق الحجج، وكذلك عدم وجود قيود سياسية على الملكية. ومما زاد من ذلك هو إقبال الناس على الاستقرار في الكويت وشعورهم بأنه قرارهم وموطنهم الأخير بعد الهجرة، وبالتالي اندفاعهم نحو الوقف لسد حاجات المجتمع الذي اختاروه مقرًّا لسكنهم.

ومما ساهم في الاستقرار السياسي، اتباع سياسة الحياد في الصراعات التي تدور في الدول المجاورة ووجود قوة بحرية ضاربة قادرة على الدفاع عن الكويت، وحرص الدول الكبرى على سلامة الملاحة. كما ساهمت اتفاقية الحماية البريطانية على

---

(21) أبو حاكمة، أحمد مصطفى، تاريخ الكويت الحديث 1163-1385هـ/ 1750-1965م، ذات السلاسل، الكويت، الطبعة الأولى،1984م، ص 110-111، ص125-127، ص 173، ص222-223، ص 248.

(22) تاريخ الكويت، الرشيد، عبد العزيز، دار قرطاس، الطبعة الثالثة، الكويت، 1999م، ص 42-45؛ أبو حاكمة، تاريخ الكويت الحديث 1163-1385هـ/ 1750-1965م، ص 270، ص282، ص288، ص299.

الكويت في عام 1899م إلى عدم التدخل في شؤونها الداخلية، وحفظ أمنها الخارجي من الأطماع المتزايدة من الدول الكبرى المجاورة، وذلك باعتبارها ميناء مناسبًا للسفن البريطانية والتبادل التجاري لبضائعها[23].

أمّا في الجانب الاقتصادي، فقد تنامي الطلب على تجارة البضائع العابرة (الترانزيت)، نظرًا لتضعضع الأمن في الدول المجاورة وارتفاع نسبة الضرائب في الموانئ المنافسة التابعة للدولة العثمانية واحتلال البعض منها مثل ميناء البصرة والقطيف، حيث زادت تجارة البضائع العابرة زيادة كبيرة وانتقل العديد من البيوت والعائلات التجارية وكذلك الشركات التجارية الأجنبية إلى الكويت، وأصبحت الكويت شريانًا ومعبرًا آمنًا ما بين التجارة البحرية من الهند وغيرها من الدول، وما بين التجارة البرية إلى نجد والشام والعراق. ونتيجة لزيادة الطلب على تجارة البضائع العابرة، فقد تم التحول من السفن الصغيرة إلى بناء أسطول من السفن الكبيرة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، التي تصل إلى موانئ خارج سواحل الجزيرة العربية مثل الهند ودول شرق أفريقيا، حيث ساهم هذا الأمر في وجود أسطول بحري كبير للدفاع عن البلد بالإضافة إلى فوائده في زيادة حجم التبادل التجاري والوصول إلى أسواق من الصعب الوصول إليها بالسفن الصغيرة، وانتقلت إلى الكويت من البصرة عدة وكالات أجنبية تجارية ومنها الوكالة الإنجليزية في أعوام (1793-1795م) و(1821-1822م)، نتيجة للاضطرابات السياسية والنزاعات المسلحة في جنوب العراق وشبه الجزيرة العربية. كما ساهم توفر السفن الكبيرة وتطور صناعتها في الكويت[24] والخدمات المرتبطة بها والموارد البشرية المدربة، في توفر موارد مالية إضافية وفي نقل بضائع كان من الصعب نقلها في السفن الصغيرة مثل الخيول العربية وبيعها في الهند. وفي الفترة التي لا يستطيع أهل الكويت السفر إلى الهند بالسفن الشراعية نتيجة للأنواء وظروف الطقس،

---

(23) أبو حاكمة، تاريخ الكويت الحديث 1163-1385هـ/ 1750-1965م، ص329، وص 332.
(24) الرشيد، تاريخ الكويت، ص44.

قاموا بالغوص على اللؤلؤ في سواحل الكويت والدول المجاورة وبيع محصوله في الدول الغنية بحيث استطاع بعض التجار تكوين ثروات هائلة. كما ساهمت الحرب العالمية الأولى (1914-1918م)، في تنامي الاعتماد على الكويت في نقل البضائع واستخدام سفنها. وهذا النشاط التجاري على مدى عقود، أدى إلى تراكم متزايد للثروة والأصول التي يمكن وقفها.

أما في الجانب المعيشي، فإن الكويت عانت من العديد من موجات الجفاف والنزاعات المسلحة مع الجيران والقبائل، مما ساهم في تدني الوضع المعيشي للسكان وخاصة في مجال الأمن الغذائي أو مياه الشرب، حيث عانت الكويت الأمرين وخاصة أن أرضها صحراوية قاحلة. وكان يغلب على السكان الفقر وضيق الحال، وخاصة أن الكثير منهم هاجر إلى الكويت نتيجة لانتشار المجاعات. فمن أمثلة ذلك: في الربع الأخير من القرن التاسع عشر الميلادي، حصل القحط العظيم في الكويت وفي نجد (السعودية)، فأثر ذلك عليهم ومات الكثير من الناس جوعًا[25]، وفي عام 1285هـ/ 1867م، كانت سنة الهيلق، أو سنة الجوع[26]. ونتيجة لظروف العمل في الغوص أو السفر لمدة طويلة، كان يتم رهن البيوت مقابل سلفة تقدم إلى البحار أثناء غيابه، مما يحرم الأسرة من السكن في حال تخلف البحار رب العائلة عن السداد وتراكم الديون عليه ونزع ملكية البيت تسديدًا للدين. ونتيجة لهذه الظروف، يلاحظ حرص المرأة الكويتية على الوقف لتوفير السكن وسد الحاجات المعيشية من خلال توفير الطعام أو غيره من المستلزمات الغذائية الأساسية. ولا بد من ملاحظة أن هناك وسائل أخرى لكسب العيش، كان يمارسها العديد من السكان نظرًا لكون الكويت بلدًا بحريًّا، وهي مهنة صيد الأسماك، حيث امتلكت العديد من النساء هذه المصائد وقامت بوقفها. وقد تفاقم الوضع المعيشي لسكان الكويت وانتشر الفقر بصورة ملحوظة في

(25) النجدي، إبراهيم بن صالح، عقد الدرر فيما وقع في نجد من الحوادث في آخر القرن الثالث عشر وأول القرن الرابع عشر، الأمانة العامة للاحتفال بمرور مائة عام، الرياض، 1419هـ/1999م، ص81-86.

(26) الرشيد، تاريخ الكويت، ص80.

النصف الأول من القرن العشرين، بسبب أحداث عديدة كان من أهمها فقدان مورد الغوص على اللؤلؤ بدءًا من عام 1928م نتيجة لانتشار تجارة اللؤلؤ الصناعي[27]، والحصار الاقتصادي على الكويت (1923-1937م)، والكساد العظيم في العالم (1929-1939م)، والحرب العالمية الثانية (1939-1945م)، حيث أدت هذه الأحداث إلى ضمور المورد الأساسي وهو تجارة البضائع العابرة (الترانزيت) مع الدول المجاورة. ومما يدل على تفاقم الفقر سعي البلدية إلى جمع التبرعات لإغاثة الكويتيين في عام 1932م، نظرًا لانتشار العوز والحاجة بينهم[28]. وقد أثَّر شدة الفقر في توجه المرأة الكويتية نحو سد احتياجات مجتمعها من خلال الأوقاف، وخاصة أنَّ موارد الدولة في تقديم المساعدات كانت محدودة، كما انتشرت الأوبئة الفتاكة، حيث حصدت أرواح العديد من الكويتيين، ومنها الطاعون العظيم في أعوام 1773م و1831م، وكذلك وباء الكوليرا والجدري عدة مرات، وخاصة مع عدم توفر مؤسَّسات الرعاية الصحية[29].

أما الجانب التعليمي، فلم تحظ المرأة الكويتية مثلها مثل صنوها من الرجال، على حظ ملائم من التعليم حيث تغلب الدراسة في الكتاتيب التقليدية، والتي تتضمن حفظ القرآن الكريم ومبادئ اللغة العربية والحساب[30]. ونتيجة لذلك فإن فرص العمل الوظيفية لها تعتبر محدودة مع هيمنة القيود التقليدية، مما جعل الطريق الأرجح لاكتساب الثروة هو من خلال الميراث.

ومما حفَّز المرأة الكويتية وساهم في إقبالها على الوقف، رسوخ الدين والتدين الفطري وتغلغل القيم فيها، حيث غرس فيها الحرص على الترابط الأسري والتكافل الاجتماعي والحرص على الإحسان إلى الفئات المعوزة. ولذلك لوحظ حرص المرأة الكويتية على الأوقاف الخيرية التي تسد حاجات المجتمع مثل

---

(27) المرجع نفسه، ص 50.

(28) المعوشرجي، محمد صقر، الحلم بكويت حديث (قصة نشأة بلدية الكويت قبل النفط (1930-1940)، حررها ووثقها بدر ناصر المطيري، مطابع الخط، الكويت، 1440هـ (2019م)، ص 88-94.

(29) الجار الله، خالد فهد، تاريخ الخدمات الصحية في الكويت، مركز الدراسات والبحوث الكويتية، الكويت، 1996م، ص 18-20، ص29-31.

(30) الرشيد، تاريخ الكويت، ص 114.

الإطعام وغيره من المصارف الخيرية، وكذلك حرصها على توفير السكن الملائم أو الدخل المادي لعائلتها وذريتها كأحد مقومات الترابط الأسري، من خلال الوقف الأهلي.

ومما سبق يمكن استخلاص أن الثروات في الكويت بدأت بالنمو والتزايد مع زيادة الموارد الاقتصادية لها وتوفر الاستقرار السياسي والأمني واتخاذها مكانًا للسكن الدائم، حيث بدأت المرأة الكويتية بالوقف نتيجة لحيازتها أصولًا يمكن وقفها ولشعورها بحاجات أسرتها من السكن، أو لتوفير المورد المالي المنتظم، كما استجابت لحاجات المجتمع المتعددة وخاصة شدة العوز والفقر، وقد تنوعت الأصول الموقوفة بحسب النشاطات الاقتصادية المتاحة، وتغيرت أنواعها مع تطور الزمن، ولكن معظمها كان مرتبطًا ببيوت السكن أو دكاكين التجارة أو أدوات الصيد والمعيشة.

المبحث الثاني: تطور أوقاف المرأة في الكويت، وخصائصها:

سيتم في هذا المبحث استعراض مختصر للعديد من الحقائق والوقائع اللازمة كمدخل لفهم تطور الأوقاف في الكويت بما فيها نبذة مختصرة عن أوقاف المرأة في الحضارة الإسلامية، بالإضافة لاستعراض التطور التاريخي لأوقاف المرأة في الكويت وعوامل انتشاره وأهم خصائصه، وذلك كتمهيد وتوطئة للتحليل الكمي لتطور أوقاف المرأة الكويتية.

المطلب الأول: وقف النساء في الحضارة الإسلامية:

لقد ساهمت المرأة المسلمة منذ فجر الإسلام في إنشاء الأوقاف وتنوعت أغراضها، حيث تعددت الأمثلة على ذلك، بدءًا من أمهات المؤمنين رضي الله عنهن حيث

أوقفت أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها دارها[31]، كما تنامت أوقاف النساء في العصور التي تليها حتى بلغت أشدها في أوقاف النساء في العهد العباسي وخاصة نساء الخليفة وأقاربه[32]، كما شاركت النساء في الوقف بمدينة دمشق خلال العصر الأيوبي، وبلغ عدد أوقافهن 16 وقفاً[33]، وكذلك في العصر المملوكي[34]، وغيره. ولعل من أشهرها وقف زبيدة بنت جعفر بن المنصور، زوجة الخليفة هارون الرشيد وأم الخليفة محمد الأمين، حيث أوقفت قنوات لنقل المياه إلى المشاعر المقدسة كمنى، وذلك من مناطق وعيون بعيدة لتوفير ماء الشرب للحجيج، كما قام الوقف بتمهيد طرق الحجيج وتوفير برك وآبار وصهاريج ماء لسقايتهم، وقد أنفقت الواقفة مبالغ طائلة لتحقيق ذلك واشتهر فيما بعد بعين زبيدة[35].

أما في العصر العثماني، فقد زادت أوقاف النساء بشكل ملحوظ وعظمت، وخاصة والدات وزوجات السلاطين وقريباتهم وخاصة على الحرمين الشريفين وأصحاب الحاجة فيها، ومنهم السلطانة كولنوش وهي زوجة السلطان محمد الرابع ووالدة كل من السلطان مصطفى الرابع والسلطان أحمد الثالث[36].

ونجد في الحجاز أرض الحرمين عددًا من الأوقاف الضخمة، ومنها أوقاف لواقفات محسنات كالمدرسة الصولتية المشهورة في مكة المكرمة والتي لا تزال قائمة إلى الآن، وقد تأسَّست عام 1292هـ/ 1875م، على نفقة الحاجة صولة النساء الهندية. وفي نجْد نجِدُ العديد من الأوقاف للواقفات، ومن نوادرها وقف إحدى النساء من أشيقر على صاعين من قمح يحملان إلى حمام الحرم[37]، وذكر

(31) الخصاف، أحمد بن عمرو الشيباني أبو بكر، أحكام الأوقاف، مطبعة بولاق الأميرية، القاهرة، 1322هـ ص13.

(32) عبيدات، عدنان عبد الله، وقف المرأة في العصر العباسي الأخير: 575-656هـ/1179-1258م، دراسات، العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 47، العد 4، 2020م، ص328-340.

(33) جازع، مبارك عشوي، الوقف والحياة الاجتماعية في مدينة دمشق خلال العصر الأيوبي (570-658هـ/1174-1259م)، سلسلة الرسائل الاجتماعية (23)، الأمانة العامة للأوقاف، دولة الكويت، 1438هـ/2017م، ص96.

(34) عفيفي، محمد، الأوقاف والحياة الاقتصادية في مصر في العهد العثماني، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1991م، ص240.

(35) العازمي، حمد فهد حمد، مجهودات السيدة زبيدة أم جعفر في سقاية الحجاج وتمهيد الطرق إلى بيت الله الحرام، مجلة بحوث الشرق الأوسط، المجلد 9 العدد: 70، 2021م، ص 83-85.

(36) صداح، أميرة بنت علي، الأوقاف العثمانية بمكة ودور المرأة فيها: وقفية كولنوش والدة سلطان نموذجًا، مجلة رسالة المشرق، مج 16، عدد3-4، 2005م، ص380.

(37) الخويطر، خالد بن سليمان، الوقف ودوره في دعم التعليم والثقافة في المملكة العربية السعودية خلال مائة عام، سلسلة الدراسات الفائزة في مسابقة الكويت الدولية لأبحاث الأوقاف (6)، الأمانة العامة للأوقاف، دولة الكويت، 1432هـ/2011م، ص35-36 و47.

المثال يغني عن المقال.

المطلب الثاني: نبذة مختصرة عن تطور أوقاف المرأة في الكويت وخصائصها:

إن الأوقاف في الكويت نشأت مع التأسيس، حيث بني أول مسجد كوقف في عام 1757-1764م وقيل قبل ذلك، ومع احتمال وجود أوقاف غير موثقة قبلها، فإن أول وقف -من غير المساجد- أسِّس حسب السجلات الرسمية في عام 1821م، وأمَّا أول وقف أسَّسته امرأة، فهو وقف مريم بنت عثمان بن سري القناعي، وهو وقف أهلي أسّس في عام 1825م، تلتها الواقفة عيدة بنت سلمان في عام 1837م، وهو وقف خيري[38]، وكلاهما استمر إلى بعد عام 1961م، وعند تحليل أول عشر أوقاف في الكويت، نجد أن أربعة منها وقوف نساء، مما يدل على حب الخير لديهن وتوفر الثروات اللازمة لإنشاء الأوقاف، وللتعرف على تطور أوقاف المرأة في الكويت، يوضح جدول رقم 1، أول ثمانية أوقاف بالإضافة إلى ما ذكر آنفًا.

جدول رقم 1 (يوضح تطور أوائل أوقاف المرأة في الكويت)

أسم الواقفة	نوع الوقف	مصرف الوقف	سنة الوقف	نوع الأصل	المرجع من معالم الكويت
عليا حمدان السفري	خيري	أعمال بر	1855م	بيت	ج3، ص75
هيا بنت هملان	خيري	عشيات وأضاحي	1859م	بيت	ج3، ص127
هيا بنت ثويني الدواس	مشترك	ذري وإطعام وأضاحي	1862م	بيت	ج3، ص227
سارة عبد الله الزويد	مشترك	ذري وعشيات وأضاحي	1864م	بيت	ج3، ص215

(38) الأمانة العامة للأوقاف، سجل العطاء الوقفي – سيرة الواقفين والواقفات (1821م- 2002م)، الكويت، الطبعة الثانية، 2003م، ج 1، ص 10.

حزمية محمد عبد الجليل	خيري	عشيات وأضاحي	1865م	عدد 2 مخزن	ج2، ص103
مريم بنت محمد السليم	غير معروف	غير محدد	1866م	بيت	ج1، ص68
آمنة إبراهيم العبد الجليل	خيري	عشيات وأضاحي	1977م	بيت	ج1، ص68
شريفة بنت صياح	مشترك	ذري وعشيات وأضاحي	1870م	بيت	ج3، ص215

المرجع: مركز البحوث والدراسات الكويتية، معالم مدينة الكويت القديمة (نواة مدينة الكويت القديمة)،2020م- 2023م.

المطلب الثالث: عوامل انتشارها:

تعتبر العديد من العوامل الدينية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية كما أوضحنا في المبحث الأول الدوافع الأولى لتحفيز المرأة الكويتية على الوقف، وبالإضافة إلى ما سبق، فإنَّ العوامل التي ساهمت في تنامي أوقاف المرأة وتطورها –وبصورة مختصرة- هي ما يلي:

1 - الحرص على الترابط الأسري: حيث حرصت المرأة على الوقف على أسرتها سواء كان وقفًا أهليًّا أو مشتركًا، مع التركيز على وقف البيوت للسكن نظرًا للحاجة الماسة إليه في ذلك الوقت، وكونه علامة على استقرار العائلة وعدم تشتتها، ويعتبر الارتباط بالعائلة عاملًا أساسيًّا في التبرع عمومًا[39] بما فيها الأوقاف، حيث قامت المرأة بوقف أملاكها السكنية على أسرتها أو رقيقها أو أقاربها.

2 - الظروف المعيشية: حيث تأثرت المرأة الكويتية وتعاطفت مع المحن والكوارث الطبيعية وانتشار الفقر الذي مر به المجتمع الكويتي واستجابت له، حيث لوحظ كثرة الأوقاف الخيرية وبخاصة على مصرف الإطعام، والأضاحي،

(39) Chapman, Cassandra M., Barbara M. Masser, and Winnifred R. Louis, "Identity motives in charitable giving: Explanations for charity preferences from a global donor survey", Psychology & Marketing, Vol 2020 ,(9)37, p.1281.

وأعمال البر، والخيرات.

3 - اليسر في تكوين الأوقاف وتوثيقها: نظرًا للسهولة في تكوين الوقف حيث يتطلب الأمر توثيقه عند القاضي الشرعي مع الإشهاد، أو عن طريق الوكيل بعد تحديد أركانه ومصارفه، وأحيانًا كان يُكتفى بالشهرة كما في وقف زاهية وابنتها صالحة العسعوسي، حيث لم يتم توثيق وقفهما وإنما عرف بالشهرة وظل وقفًا خيريًّا لمدة ثمانين سنة بالشهرة لحين طلب أحد أقارب الواقفات والذي كان يدير الوقف، من إدارة الأوقاف استلامه وتسجيله رسميًّا [40].

4 - تنامي حب الخير في المجتمع: حيث ترسخت قيم العطاء وحب نفع الآخرين، مدفوعة بالأجر المترتب على الوقف، حيث كان تركيز أوقاف المرأة على الأوقاف الخيرية، حرصًا على نفع العباد والبلاد.

5 - توفر الثروات والأصول الوقفية: والتي حازتها المرأة الكويتية من خلال الميراث وهو أكثرها أو الكسب وهو أقلها، وبعكس ما يدعيه بعض الباحثين الغربيين، فإن المرأة لم تحرم ميراثها، كما كانت مشاركة في الحياة التجارية، حيث يتضح ذلك من شرائها الأصول العقارية ثم وَقْفِها بعد ذلك.

المطلب الرابع: خصائص أوقاف المرأة الكويتية:

يبرز التحليل الكمي لأوقاف المرأة الكويتية، العديد من الخصائص، وسنشير -باختصار- إلى أهمها:

أ. الحرص على المنفعة المجتمعية العامة من خلال سد حاجات المجتمع الذي تعيش فيه: حيث كانت المرأة الكويتية تتعاطف مع الحاجات الخيرية في المجتمع[41]، وهي كثيرة ومتعددة بالإضافة إلى أنَّها متغيرة، نظرًا للفقر وعدم توفر الموارد الطبيعية، وغياب مؤسَّسات المجتمع المدني.

---

(40) الأمانة العامة للأوقاف، سجل العطاء الوقفي- سيرة الواقفين والواقفات (1821 - 2002م)، ج3 ص27.

(41) الكندري، نشاط المرأة الكويتية من خلال وثائق الوقف 1263 - 1348هـ/ 1847 - 1930م، ص 19-20.

ب. الاستدامة في الوقف: حيث استمرت أوقاف المرأة مع زيادتها، على مر السنوات، بحيث توالت الأوقاف، مهما كان الوضع الاقتصادي في الكويت، بل أوقفت المرأة في أحلك الظروف الاقتصادية التي مرت بها الكويت في الربع الثاني من القرن العشرين[42].

ت. عناية المرأة بأوقافها: بدءًا من صياغة الحجة الوقفية وتوثيقها، مرورًا بحسن اختيار الأصل الوقفي والاهتمام بعمارته، وتولي النظارة عليه[43]، وحسن اختيار من يخلفها من النظار.

ث. صغر حجم الأوقاف وقلة قيمتها: حيث إن جل أوقاف المرأة الكويتية صغيرة الحجم وتتكون من أصل وقفي واحد فقط، مما يدل على قلة ذات اليد وأنَّ أوقافهن لم تكن من سعة في العيش، كما هي حال أقرانهم في الحواضر الإسلامية، وذلك تصديقًا لقوله تعالى: ﴿والذين لَا يَجِدُونَ إِلَّا جُهدَهُم﴾ (التوبة: 79).

ج. التركيز على المصارف المرتبطة بصعوبة الظروف المعيشية وحياة العوز والفقر؛ كالإطعام مع قلة في التركيز على المساجد، وغياب الصرف على المؤسَّسات التعليمية والمرافق الصحية لعدم توفرها وقلة الوعي بأهميتها، وقد لوحظ أنَّ المتبرع في العموم يرتبط بالغاية من التبرع إذا عانى منها أو واجهها[44]، مثل أن يتبرع للأيتام إذا كان مر بحالة اليتم، أو أحد أقاربه أو معارفه من الأيتام، ولذلك أوقفت المرأة الكويتية على مصارف وحاجات عاشتها، أو من حولها.

ح. احترام الأوقاف النسائية وعدم الاعتداء عليها: حيث لم يتم الاستدلال على وقف نسائي قد تم الاعتداء عليه، أو اغتصابه، سواء من الحكام، أو القضاة، أو الأقارب، وقد يكون السبب هو قلة قيمتها الاقتصادية، أو صعوبة الاستيلاء

(42) الرشيد، تاريخ الكويت، ص328-329، 370-371.

(43) الحميدان، المرأة والوقف – العلاقة التبادلية (المرأة الكويتية أنموذجاً)، ص92-94.

(44) Chapman, Masser, and Winnifred, "Identity motives in charitable giving: Explanations for charity preferences from a global donor survey", p.1281.

عليها؛ نظرًا لصغر المجتمع وصيانة السلطة السياسية للأوقاف، وعدم التدخل فيها، حيث يمكن أن ينطبق ذلك أيضًا على أوقاف الرجال.

المبحث الثالث: تحليل كمي لتطور أوقاف النساء بحسب الجنس، النوع، الأصل، المصرف، الناظر:

سيتم في هذا المبحث تحليل تطور أوقاف المرأة في الكويت من عدة أبعاد مختارة، ومنها توزيع الأوقاف بحسب جنس الواقف، وبحسب نوع الوقف (خيري، أهلي، مشترك، مساجد، غير محدد/ غير معروف)، وتحليل أنواع الأصول الموقوفة من قبل المرأة وارتباطها بالتمكين الاقتصادي، وأنواع مصارفها واتجاهاتها، والأدوار الأخرى التي قامت بها المرأة في مجال الوقف مثل النظارة.

المطلب الأول: تحليل نسبة الأوقاف التي ساهمت بها المرأة:

إنَّ العديد من الدراسات حول أوقاف النساء في الكويت اعتمدت على بيانات غير مكتملة ولا تمثل عينة مناسبة تحقق المصداقية والتمثيل المناسب، ونظرًا لارتفاع عدد الأوقاف التي تم تحليلها في هذه الدراسة مقارنة مع الدراسات السابقة، مع كون بياناتها أولية؛ مما يجعل نتائجها موثوقة، حيث تم بيانها في جدول رقم 2 أدناه، والذي يوضح توزيع الأوقاف بحسب جنس أو جهة الواقف.

جدول رقم: 2 (توزيع الأوقاف بحسب جنس أو جهة الواقف)

	عدد الأوقاف	النسبة
نساء	249	%32.9
رجال	376	%49.7
أوقاف باسم المساجد	108	%14.3
أوقاف باسم إدارة الأوقاف	23	%3.1
المجموع	756	%100

المرجع: الأمانة العامة للأوقاف، سجل العطاء الوقفي - سيرة الواقفين والواقفات (1821-2002م)، 2003م؛ مركز البحوث والدراسات الكويتية، معالم مدينة الكويت القديمة (نواة مدينة الكويت القديمة)، 2020-2023م.

ومما سبق يتضح أنَّ نسبة النساء الواقفات في حالة الكويت للفترة 1821م-1961م، والتي بلغت 32.9% تعتبر مقاربة لنتائج دراسات لدول ومجتمعات أخرى، وللحصول على نتائج أكثر دقة، فقد تم حذف الأوقاف التي سجلت باسم المساجد، أو باسم إدارة الأوقاف، لعدم القدرة على التعرف على جنس من أوقفها، حيث يوضح جدول رقم: 3 أدناه توزيع الأوقاف بحسب جنس الواقف (ذكر/أنثى) فقط.

جدول رقم 3 (توزيع الأوقاف بحسب جنس الواقف (ذكر/أنثى) فقط)

	عدد الأوقاف	النسبة
نساء	249	%39.8
رجال	376	%60.2
المجموع	625	%100

المرجع: الأمانة العامة للأوقاف، سجل العطاء الوقفي - سيرة الواقفين والواقفات (1821-2002م)، 2003م؛ مركز البحوث والدراسات الكويتية، معالم مدينة الكويت القديمة (نواة مدينة الكويت القديمة)، 2020 - 2023م

يظهر جدول رقم: 3، أنَّه مع قلة التمكين الاقتصادي للمرأة في الكويت، إلَّا أنَّه بلغت نسبة أوقافها 39.8%، وهي نسبة عالية مقارنة مع ما خلصت إليه دراسة أخرى لعدد 104 حجة وقفية من مصر وسوريا وفلسطين وإستانبول، حيث تبين أنَّ 25% من الأوقاف حبستها نساء[(45)]، وهي مشابهة لنسبة أوقاف النساء في سنغافورة[(46)]، كما ذكرت دراسة أخرى عن الأوقاف العثمانية في أرشيف المديرية العامة للأوقاف في إستانبول، أنَّ نسبة أوقاف النساء بلغت 17%، و30% من مجموع الواقفين، في القرن السادس عشر الميلادي والسابع عشر الميلادي على التوالي[(47)]. كما أنَّ هذه النسبة أعلى بقليل مما خلصت إليه دراسة فاروق بيليجي عن أوقاف النساء في مدينة إستانبول في النصف الأول من القرن السادس عشر الهجري، حيث ذكر أنَّ نسبة النساء الواقفات في جزء منها قد بلغ 36% من مجموع الواقفين[(48)]، كما أنَّها أقل بقليل مما خلصت إليه دراسة أخرى لعدد 1500 حجة وقفية في مدينة حلب[(49)]، حيث تبين أنَّ 40% منها قد أوقفتها النساء. وقد أشارت مرغريت ميروذر في دراستها، أنَّ نسبة النساء الواقفات تتراوح ما بين 20% إلى 50%؛ بمعدل ما بين 30%-40%[(50)]، وبحسب درجة تمكينهن الاقتصادي وطبقتهن الاجتماعية وخلفيتهن المجتمعية سواء كُنَّ من بنات الأسر الحاكمة أو الولاة أو كبار التجار. ومما سبق يمكن الاستنتاج أنَّ نسبة النساء الواقفات في الكويت، هي في الجزء الأعلى من النسب المئوية التي تدل عليها الدراسات السابقة، وهي نسبة عالية إذا أخذنا بعين الاعتبار تردي الظروف الاقتصادية وضعف الموارد المالية.

والنساء مع أنَّهن أقل أوقافًا من الرجال، إلا أنَّه لا يمكن تعميم ذلك، حيث إنَّ المرأة إذا توفرت لها الثروة وتمكنت اقتصاديًّا، تعطي أكثر من الرجل، كما تبرزه

(45) Roded, Ruth, " Quantitative Analysis of Awqaf Endowment Deeds", the Journal of Ottoman Studies, No. IX,1989, p.69

(46) Ooi,Yu-Lin, Philanthropy in Transition: An Exploratory Study of Asian Women and Philanthropy in Singapore, 1945-1900, P.28.

(47) صداح، الأوقاف العثمانية بمكة ودور المرأة فيها: وقفية كولنوش والدة سلطان نموذجا، مج 16، عدد3-4، ص380.

(48) بيليجي، أوقاف النساء في مدينة إستانبول في النصف الأول من القرن السادس عشر الهجري، مجلة أوقاف، العدد:19، ص105.

(49) Roded, "Quantitative Analysis of Awqaf Endowment Deeds", No. IX, p.68.

(50) Meriwether, "Women and Waqf Revisited: The Case of Aleppo, 1840-1770, P. 131

الأبحاث العلمية[51]، وتوصلت دراسة أنَّها حريصة على القربة لله تعالى[52]؛ وتظهر الدراسات في الدول المتقدمة أنَّ عدد النساء اللواتي يتبرعن أكثر من عدد الرجال، ولكنَّ الرجال يفوقونهن في حجم المبالغ التي يتبرعون بها[53]، نظرًا لتمكنهم الاقتصادي وحيازتهم على الثروات. وبالتالي فإنَّ المرأة الكويتية يتوقع أن تزيد نسب مساهمتها في الأوقاف عن النسبة المذكورة، نظرًا لزيادة تعرفها على التحديات التي تواجه مجتمعها وتنامي تمكينها الاقتصادي، مع التوقع بزيادة وعيها بدور الوقف في المجتمع وتوفر الحوافز بأنواعها لوقف الأصول.

المطلب الثاني: تحليل نوع الوقف من المرأة بحسب النوع (خيري، أهلي، مشترك، مساجد، أخرى)، والتغييرات فيها بحسب تأثير العوامل الداخلية أو الخارجية.

من الأمور المهمة في توضيح اتجاهات الوقف لدى المرأة، هو تحليل نوع الوقف الذي يتم وقفه مقارنة مع اتجاهات الرجل نحو الأوقاف، كما هو موضح في جدول رقم: 4 أدناه، والذي يوضح تحليل أوقاف الرجال والنساء بحسب نوعها.

---

(51) Chapman, Masser, and Winnifred, “Identity motives in charitable giving: Explanations for charity preferences from a global donor survey”, Vol 9)37), p.1281.

(52) القحطاني، منى بنت حسين آل سيلان، أوقاف المرأة المسلمة في الأندلس وأثرها الحضاري في العصر الأموي (138-422هـ/756-1031م)، حوليات كلية اللغة العربية بنين بجرجا- جامعة الأزهر، العدد: (21) ج3، للعام 1438ه/2017م، ص2771-2772.

(53) Mesch, Debra ; Osili, Una ; Ackerman, Jacqueline ; Dale, Elizabeth, “Do Women Give More? Findings from Three Unique Data Sets on Charitable Giving”, The Indiana University Lilly Family School of Philanthropy, Sept. 2015, http://hdl.handle.net/6984/1805; Bilén, David, Anna Dreber, and Magnus Johannesson. “Are women more generous than men? A meta-analysis”, Journal of the Economic Science Association, Vol. 18-1 :(2021) ,(1)7.

جدول رقم 4 (تحليل أوقاف الرجال والنساء بحسب النوع[54])

نوع الوقف	نساء العدد:	النسبة من مجموع النساء	رجال العدد:	النسبة من مجموع الرجال
خيري	144	%57.8	122	%32.4
مشترك	51	%20.5	75	%20
أهلي	40	%16.1	86	%22.9
مساجد	8	%3.2	78	%20.7
غير محدد/غير معروف	6	%2.4	15	%4
المجموع	249	%100	376	%100

المرجع: الأمانة العامة للأوقاف، سجل العطاء الوقفي - سيرة الواقفين والواقفات (1821م- 2002م)، 2003م؛ مركز البحوث والدراسات الكويتية، معالم مدينة الكويت القديمة (نواة مدينة الكويت القديمة)، 2020م- 2023م.

يظهر جدول رقم: 4، تحليل أوقاف الرجال والنساء بحسب النوع (خيري، أهلي، مشترك، مساجد، غير محدد)، غلبة التوجه الخيري للمرأة الكويتية في أوقافها حيث بلغت نسبتها 57.8% من مجموع أوقافها، وضعف نسبة ما أوقفه الرجل في نفس المجال والتي بلغت نسبتها 32.4% من مجموع أوقاف الرجل. ولعل السبب في ذلك العاطفة القوية لدى المرأة عند حدوث مجالات للحاجة الشديدة في المجتمع الكويتي مثل المجاعات والفقر المدقع حيث تعاطفت المرأة مع هذه الحاجات لذا كانت معظم أوقافها في مجالات الإطعام والعشيات[55]، والأضاحي. وهذا يتفق مع ما خلصت إليه مرغريت ميروذر في دراستها، أنَّ 64%

---

(54) مع العلم أن هناك أوقافًا غير مرتبطة أو معرفة بواقفين معينين بعينهم، وإنما هي ملك لإدارة الأوقاف دون تعيين لطبيعة الوقف، حيث بلغ عددهم 131 وقفا.

(55) العشيات هي إعداد طعام طيب يتصدق به على الفقراء والجيران في ليالي مخصوصة يسمونها نوافل، وهي: ليلة عاشوراء، ليلة 12 من ربيع الأول، ليلة الإسراء في 27 رجب، ليلة النصف من شعبان، وكل ليلة جمعة من شهر رمضان. المرجع: المنيس، وليد عبد الله، محمد بن سليمان آل جراح: عالم الكويت وفقيهها وفرضيها: سيرته ومراسلاته وآثاره العلمية، مركز البحوث والدراسات الكويتية بالتعاون مع وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، 1418هـ (1998م)، ص221. ويحتفل الناس ويقدرون أيامًا معينة، يجتمعون بها ويذكرون المواعظ، وقد ورد في بعضها فضل، وفي بعض الممارسات خلاف. أما الإطعام فقد حث عليه القران في قوله تعالى: (وَيُطْعِمُونَ الطَّعَامَ عَلَى حُبِّهِ مِسْكِيناً وَيَتِيماً وَأَسِيراً) (سورة الإنسان، آية 7)، وقال صلى الله عليه وسلم ـ:(يا أيُّها النَّاسُ أفشوا السَّلامَ وأطعِموا الطَّعامَ وصلُّوا باللَّيلِ والنَّاسُ نيامٌ تدخلوا الجنَّةَ بسلامٍ) (رواه الإمام الترمذي، رقم الحديث (2485) وابن ماجه، رقم الحديث (1334)، وقال الترمذي: هذا حديث صحيح).

من أوقاف المرأة مخصصة لأغراض خيرية، أو دينية مثل المساجد والمدارس وإطعام الفقراء، بينما 36% من أوقافها كانت أهلية[56].

كما يظهر التحليل قلة الأوقاف الأهلية (الذرية) لدى المرأة في الكويت وانخفاض نسبتها والتي بلغت 16.1% مقارنة بنسبة 22.9% لدى الرجل، وذلك لا يتفق مع دراسة أخرى سواء في نسبة الأوقاف الخيرية أو الأهلية، حيث توصلت إلى ارتفاع نسبة أوقاف النساء الأهلية حيث بلغت 42%[57].

وكثرة الأوقاف الأهلية التي أوقفها الرجال في حالة الكويت مقارنة مع النساء قد يكون راجعًا إلى رغبة الرجال في حماية ملكية العائلة وشعورهم بأهمية توفير مورد مالي لذريتهم. فقد كان هناك خشية مستمرة من الاستيلاء على بيت السكن من قبل الدائنين وخاصة أنَّ معظم الأعمال الاقتصادية مثل الغوص والسفر لمدد طويلة للتجارة، قائمة على الاستدانة مع مصادرة البيت في حال التخلف عن السداد. فمن الأمثلة على ذلك، أنَّ الخليفة بن راشد كان مدينًا لنوخذة (قبطان) الغوص، فتوفي في عام 1935م ولم يسدد دينه مع إقرار ذريته بالدين، فتم أخذ السفن والبيوت[58]. ولذلك لوحظ كثرة وقف البيت على الذرية وخاصة من الطبقة العاملة مثل الغواصة أو أصحاب المهن، خشية على عائلتهم من التشرد، في حال عدم قدرتهم على رد ديونهم. وهذا يتفق مع دراسة أخرى تؤكد أنَّ معظم أوقاف الرجال الكبيرة هي أوقاف أهلية، بغرض حماية ملكيات العائلة أو ثروتها، حيث إنَّ ذلك ليس مطلوبًا من المرأة[59].

وهو رد على دراسة غابريل بار عن الأوقاف العثمانية في القرن السادس عشر، ورأيه أنَّ الوقف أضعف الوضع الاقتصادي للمرأة المسلمة، وقلل تمكينها من خلال قصر المنفعة والريع على الذكور دون الإناث[60]، فقد لوحظ أنَّ جميع الأوقاف ما عدا

(56)Meriwether ,"Women and Waqf Revisited: the case of Aleppo, 1840-1770", p. 132.
(57) Roded, " Quantitative Analysis of Awqaf Endowment Deeds", No.IX, p.69.
(58) مركز البحوث والدراسات الكويتية، معالم مدينة الكويت القديمة (نواة مدينة الكويت القديمة)، ج1 ص34.
(59)Meriwether ,"Women and Waqf Revisited: the case of Aleppo, 1840-1770", p. 135.
(60) Baer, "Women and waqf: an analysis of the İstanbul tahrir of 1546", p. 27-9.

عشرة[61]، أو ما نسبته 1.6% ومنها وقف امرأة واحدة[62]، قد نصت على المساواة في توزيع الريع بالتساوي بين الذكور والإناث، وقد وضحت دراسة أخرى[63]، أن المرأة تستفيد بالتساوي مع الرجل، فيما عدا حالات محدودة. ومن الأمثلة التاريخية لأوقاف النساء الأهلية في العصر المملوكي، والتي تظهر حرص المرأة على حياتها العائلية واستمرارها، ما أوقفته السيدة جل الله ابنة الشمس محمد بن إبراهيم في مصر، على زوجها ما لم يطلقها أو يتزوج عليها، فإنَّ فعل ذلك حرم من ريع الوقف. هذا في جانب، وفي جانب آخر ذكر أحد الواقفين وهو أبو العباس الإسطنبولي، أنَّ أرملته تستحق نصيبها، فإذا تزوجت انقطع عنها الريع[64].

ولعل من أسباب قلة الأوقاف الأهلية 16.1% (جدول رقم 4) مقارنة بغيرها من المجتمعات مثل مصر وسوريا وفلسطين وإستانبول والتي بلغت42%[65]، تماسك المجتمع الكويتي وتنامي قيم التعاضد الاجتماعي، وقلة الأصول الاقتصادية للعائلة المطلوب المحافظة عليها، حيث كانت الأصول الموقوفة قليلة وصغيرة الحجم (بيت أو دكان) وبنسبة 86.4% من مجموع الأصول (جدول 5). ومن الأسباب الجديرة بالتحليل وتم ملاحظتها أثناء الدراسة أنَّ عددًا من الواقفات لم يكن لهن ذرية يحتاجون إلى مساندة[66]، وبالتالي كان اتجاه المرأة الكويتية نحو الأعمال الخيرية.

الخلاصة: نظرًا للعاطفة القوية للمرأة وتجاوبًا مع حاجات المجتمع الملحة من إطعام وأفعال خيرية، فقد كانت المرأة الكويتية أكثر وقفًا على الأوقاف الخيرية من الرجال، بينما قل إقبالها على الأوقاف الأهلية، مع شدة حنوها على عائلتها، نظرًا لأنَّها غير ملزمة بالصرف عليهم، وكذلك لشدة حاجات المجتمع الخيرية.

---

(61) مركز البحوث والدراسات الكويتية، معالم مدينة الكويت القديمة (نواة مدينة الكويت القديمة)، ج1 ص 101، ج 3 ص35، وص106 وص 138، ج4 ص65، ج5 ص 65وص101، 208، وج6 ص 128.

(62) معالم مدينة الكويت القديمة (نواة مدينة الكويت القديمة)، ج2 ص145.

(63) Meriwether,"Women and Waqf Revisited: the case of Aleppo, 1840-1770", p.139.

(64) عفيفي، الأوقاف والحياة الاقتصادية في مصر في العهد العثماني، ص242 و243.

(65) Roded, " Quantitative Analysis of Awqaf Endowment Deeds", No.IX, p.69.

(66) معالم مدينة الكويت القديمة (نواة مدينة الكويت القديمة)، ج1 ص70، ج2، ص148، ج3 ص40،ج3 ص75.

المطلب الثالث: تحليل أنواع الأصول الموقوفة من قبل المرأة:

إنَّ تحليل الأصول الموقوفة يوضح طبيعة الاقتصاد ومدى تطوره على مر العصور، وما هي طبيعة الثروات التي يمكن أن تحوزها المرأة سواء بالكسب أو الميراث، حيث إن الأصول الموقوفة في العادة تكون انعكاسًا لها. كما أن التحليل يعطينا فكرة واضحة عن مدى توفر الوفرة الاقتصادية وتحقق الرخاء المالي من خلال قياس حجم الأصول الوقفية وطبيعتها. ولتحقيق ذلك سيتم أولًا تحليل الواقفين والواقفات بحسب طبيعة الأصل الوقفي، ثم سيتم ثانيًا، تحليل الأوقاف بحسب حجم الأصل الموقوف.

القسم الأول: تحليل الواقفات بحسب طبيعة الأصل الوقفي:

إنَّ تحليل الأوقاف بحسب طبيعة الأصل الموقوف يعطينا انطباعًا محددًا عن طبيعة الثروات المتداولة في المجتمع ومدى قدرة المرأة في الوصول إلى هذه الثروات، كما أنَّه يوضح لنا مدى التمكين الاقتصادي لها، وكذلك مدى حصولها على حقوقها الإرثية كما دعا إليه الإسلام، كما يعطينا انطباعًا عن مدى غشيان المرأة للأعمال التجارية بحسب نسبة الأصول الموقوفة ذات الطابع التجاري.

جدول رقم 5 (تحليل الواقفين والواقفات بحسب طبيعة الأصل الوقفي)

طبيعة الأصل الوقفي	نساء العدد:	النسبة من مجموع النساء	رجال العدد:	النسبة من مجموع الرجال
بيت	186	%74.7	201	%53.5
دكان	29	%11.7	51	%13.6
ثلث	15	%6	43	%11.4
أكثر من بيت	1	%0.4	12	%3.2

دكان من 3-6	3	%1.2	8	%2.1
أكثر من 6 دكاكين	1	%0.4	8	%2.1
حضرة[67]	4	%1.6	9	%2.4
مزرعة/مخزن/عمارة /جاخور[68]	6	%2.4	21	%5.6
أصول أخرى (قليب)[69]	4	%1.6	23	%6.1
المجموع	249	%100	376	%100

المرجع: الأمانة العامة للأوقاف، سجل العطاء الوقفي - سيرة الواقفين والواقفات (1821-2002م)، 2003م؛ مركز البحوث والدراسات الكويتية، معالم مدينة الكويت القديمة (نواة مدينة الكويت القديمة).

يظهر تحليل طبيعة الأصول الموقوفة من الواقفين أنَّ النساء أكثر وقوفًا للبيوت من الرجال، نظرًا لعدم تمكينهم الاقتصادي وبعدهم عن غشيان موارد الرزق الشاقة -في ذلك الوقت- مثل الغوص على اللؤلؤ وتجارة البضائع العابرة (الترانزيت) البحرية، والتي تتطلب ابتعادًا عن المنزل لفترات طويلة وجهدًا جسديًّا تعجز عنه النساء، بالإضافة إلى ذلك فإنَّه يؤثر على دورها الاجتماعي والأسري، كما يربك أدوارها المنزلية اليومية والتي تتطلب تفرغًا كاملًا؛ نظرًا لنقص وسائل المعيشة المناسبة.

كما يظهر التحليل أنَّ الأصول الموقوفة من قبل النساء، تتركز في أصلين فقط من الأصول الموقوفة (بيت، دكان)، حيث بلغا ما مجموعه 86.4% (منها 11.7% عبارة عن دكان)، بينما كانت ستة أصول موقوفة عند الرجال (بيت، دكان، ثلث، مزرعة، مخزن، عمارة، أكثر من بيت، حضرة)، يصل مجموعها 87.3% من مجموع الأصول الموقوفة، وهذا يظهر مدى التمكين الاقتصادي للرجل وحيازته على مجموعة متنوعة من الأصول الاقتصادية القابلة للوقف. وعند مقارنة نتائج

(67) الحضرة: هي مصيدة للسمك.
(68) الجاخور: هو مكان لتربية الماشية.
(69) القليب: هو بئر ماء.

هذه الدراسة مع دراسات أخرى نجد أنَّها متقاربة؛ حيث ذكرت دراسة عن أوقاف النساء في مدينة حلب أنَّ 71% من أوقاف النساء عبارة عن بيت واحد، بينما 19% منها عبارة عن عقار تجاري واحد، بينما كانت أوقاف الرجال تتكون 52% من بيت واحد[70].

ومن الأمور المرتبطة بقياس مدى التمكين الاقتصادي هو التعرف على كيفية حيازة الأصل الموقوف، هل هو عن طرق الشراء، أم الإرث؟ وفي حالة دولة الكويت، لم يتم التمكن من الوصول إلى بيانات أولية كاملة توضح لنا كيفية حيازة الأصل الموقوف، بحيث يمكن المقارنة مع نتائج دراسات لمجتمعات ودول أخرى، فمثلًا خلصت دراسة عن الأوقاف في مدينة حلب، أنَّ 60% من النساء و53% من الرجال قاموا بشراء أصولهم التي أوقفوها بدلًا من أن تكون إرثًا[71]. وهذه النسبة المرتفعة تدل على أنَّ المرأة المسلمة –في العموم– كانت نشطة في مجال المال والعقار، ولديها إمكانية الوصول إلى القنوات والأسواق بحيث تتمكن من شراء هذه الأصول.

الخلاصة: معظم أوقاف المرأة تتكون من أصلين هما البيت والدكان، نظرًا لعدم تمكينها الاقتصادي وعدم قدرتها على طلب موارد الرزق لعوامل عديدة، مما جعلها غير قادرة على حيازة الثروات لتتمكن من شراء أصول أكبر وأكثر تنوعًا وقيمة.

القسم الثاني: حجم الأصول الموقوفة:

إنَّ حجم الأصول الموقوفة، يظهر لنا مدى الوفرة الاقتصادية لدى الواقفين سواء من الرجال أو النساء. ولغرض المقارنة ونظرًا للظروف الاقتصادية الصعبة في الكويت مع قلة الثروات مقارنة مع حواضر الإسلام مثل حلب وإستانبول، فقد تم اعتبار أن كل أصل اقتصادي من اثنين أو أقل يتم إيقافه، يعتبر صغيرًا، وإذا كان أكثر من

(70)Meriwether, “Women and Waqf Revisited: the case of Aleppo, 1840-1770”, p.134.
(71)Ibid,P.134.

ثلاثة وحتى الستة، يعتبر متوسطًا، وما هو أكثر من ذلك يعتبر كبيرًا[72]. وبناءً على هذا التصنيف، فيظهر جدول رقم: 6 أدناه عدد الأوقاف بحسب حجم الأصل الموقوف.

جدول رقم: 6 (تحليل الأوقاف بحسب حجم الأصل الموقوف)

الأصل الوقفي	نساء العدد:	النسبة من مجموع النساء	رجال العدد:	النسبة من مجموع الرجال	مساجد/غير محدد العدد:	النسبة من مجموع مساجد/غير محدد
صغير	245	%98.4	360	%95.8	110	%84
متوسط	3	%1.2	8	%2.1	17	%12.9
كبير	1	%0.4	8	%2.1	4	%3.1
المجموع	249	%100	376	%100	131	%100

المرجع: الأمانة العامة للأوقاف، سجل العطاء الوقفي - سيرة الواقفين والواقفات (1821-2002)، 2003م؛ مركز البحوث والدراسات الكويتية، معالم مدينة الكويت القديمة (نواة مدينة الكويت القديمة).

يظهر جدول رقم 6 أعلاه، أنَّ معظم الأوقاف في هذه الدراسة تعتبر أوقافًا صغيرة من حيث القيمة الاقتصادية، حيث بلغت نسبتها للنساء 98.4%، بينما بلغت للرجال 95.8%، ومعظمها عبارة عن بيت أو دكان واحد. وهذا الأمر طبيعي في حالة الكويت، نظرًا لقلة الموارد المالية المتاحة ومحدودية الاقتصاد الكويتي قبل النفط. وهو يتفق أو يتشابه مع دراسة أخرى عن الأوقاف في حلب، حيث بلغت نسبة الأوقاف الصغيرة والتي لا تتجاوز أصلًا اقتصاديًّا واحدًا، من النساء 93% ومن الرجال 78%[73].

وبالنسبة لحجم الأصل، لا يكمن الفرق فقط بوقف الرجال أوقافًا كبيرة أكثر من

(72) مثل دراسة مرغريت ميروذر، عن الأوقاف والمرأة إعادة النظر: مثال مدينة حلب (1770-1840)، والتي خلصت فيها إلى أن معظم الأوقاف التي تم تأسيسها تعتبر أوقافًا صغيرة، حيث اعتبرت الوقف صغيرًا إذا كان يحتوي على ثلاثة أصول أو أقل، ومتوسطًا إذا كان يحتوي على أكثر من ثلاثة أصول ولا يزيد عن عشرة أصول، واعتبرت الوقف كبيرًا إذا كان يتجاوز عشرة أصول. المرجع: Ibid, p.129

(73) Ibid, p. 133.

النساء، حيث قامت امرأة واحدة بذلك مقابل ثمانية رجال، بل كانت أوقافهم الكبيرة أكثر أصولًا من النساء. فمثلًا بلغ عدد الأصول في أكبر وقف من الرجال، وهو وقف ناصر يوسف البدر والذي كان يتكون من بيت وأرض و31 دكاناً[74] أو 33 أصلًا، بينما بلغ عدد الأصول في أكبر وقف نسائي، وهو وقف شيخة الحسان، عدد سبعة دكاكين وبيت[75] أو ثمانية أصول. وهذا يتفق مع نتائج ما خلصت إليه دراسة أخرى كذلك[76].

وبالنسبة للتعرف على طبيعة الواقفين، إذا كانوا أغنياء أو فقراء، والتي يتم قياسها من حجم الوقف وطبيعة أعيانه، فإنَّه بالنسبة للتعرف على المستوى الاجتماعي للمرأة الواقفة في الكويت، فلم يتم التمكن من استخلاص أي معلومات من خلال ما هو متاح من بيانات في المراجع المستخدمة، ولكن عند المقارنة مع دراسة أخرى، فقد لوحظ أنَّ المرأة كان لها حظ في وقف أوقاف كبيرة وكان بعضهن يعتبرن من الطبقات الغنية[77]. أمَّا دراسة فاروق بيليجي، فقد خلصت إلى أنَّ 45% من النساء اللاتي أوقفن في مدينة إستانبول هُنَّ من طبقات اجتماعية متواضعة[78]. وإذا أخذنا بعين الاعتبار أنَّ معظم الواقفات في الكويت هن من ذوي الإمكانيات القليلة؛ حيث بلغت من أوقفت بيتًا واحدًا أو دكانًا واحدًا أو أصلًا واحدًا ما نسبته 98.4 %، فإنَّه يمكن اعتبار أنَّ معظم الواقفات لَسْنَ من الطبقة الغنية، وقد يكون هذا مجالًا لدراسة مستقبلية عند توفر البيانات اللازمة.

الخلاصة: الغالبية العظمى من الأصول الموقوفة من النساء تعتبر صغيرة الحجم وقليلة القيمة نظرًا لقلة تمكينهم الاقتصادي، ويمكن الافتراض أنَّهم من الطبقات المتواضعة، ويتوقع زيادة أوقافهن من حيث الحجم والقيمة مع تنامي تمكينهم الاقتصادي.

(74) مركز البحوث والدراسات الكويتية، معالم مدينة الكويت القديمة (نواة مدينة الكويت القديمة)، ج3، ص205.

(75) المرجع نفسه، ج3، ص75.

(76) Meriwether, "Women and Waqf Revisited: the case of Aleppo, 1840-1770", p. 134.

(77) Ibid, p. 135

(78) بيليجي، أوقاف النساء في مدينة إستانبول في النصف الأول من القرن السادس عشر الهجري، مجلة أوقاف، العدد: 19، السنة العاشرة، ص108.

المطلب الرابع: تحليل أنواع مصارف ريع أوقاف النساء وتأثرها بالعوامل المختلفة:

تعتبر مصارف الوقف انعكاسًا لحاجات المجتمع ومتطلباته، والتي قد تتغير مع مرور الزمن أو بتغير الظروف المعيشية والأحوال الاقتصادية. وللتعرف على مصارف أوقاف النساء، يوضح جدول رقم 7 أدناه، تحليل الواقفين والواقفات بحسب مصارف الوقف.

جدول رقم 7 (تحليل الواقفين والواقفات بحسب مصارف الوقف)

طبيعة المصرف الوقفي	نساء العدد:	النسبة من مجموع النساء	رجال العدد:	النسبة من مجموع الرجال
خيري (عشيات وأضاحي وإطعام)	99	%39.7	51	%13.6
خيري (أعمال البر والخيرات)	45	%18.1	71	%18.9
مشترك (عشيات وأضاحي وأعمال بر وأهلي)	45	%18.1	53	%14.1
أهلي(ذري)	40	%16.1	86	%22.9
مساجد	8	%3.2	78	%20.7
مشترك (أهلي ومساجد)	6	%2.4	22	%5.8
غير معروف/ غير محدد	6	%2.4	15	%4
المجموع	249	%100	376	%100

المرجع: الأمانة العامة للأوقاف، سجل العطاء الوقفي - سيرة الواقفين والواقفات (1821-2002)، 2003م؛ مركز البحوث والدراسات الكويتية، معالم مدينة الكويت القديمة (نواة مدينة الكويت القديمة).

يظهر تحليل جدول رقم 7 أعلاه أن المرأة قد ركزت جزءًا ملموسًا من مصارف أوقافها، أو ما نسبته 39.7% (مقارنة بنسبة 13.6% للرجل) على مصرف عشيات وأضاحي وإطعام، وذلك نظرًا لانتشار الفقر وحدوث المجاعات في العصور التي عاشتها وعاطفة المرأة نحوها، يليها وبدرجة أقل بكثير ثلاثة مصارف وهي الأوقاف

المشتركة والتي تشمل: عشيات وأضاحي وأعمال بر وأهلي (ونسبتها 18.1%)، أعمال البر والخيرات (ونسبتها 18.1%)، الأوقاف الأهلية (ذري) (ونسبتها 16.1%)، أما أوقاف النساء على المساجد والتي بلغت نسبتها 3.2% مقارنة بالرجال والتي بلغت 20.7%، فتعكس ضعف إقبالهن للوقف على المساجد، وقد يكون أحد أسبابها، عدم استفادتهن من خدمات المسجد في ذلك الوقت، لانشغالهن في رعاية أسرهن وأعمالهن المنزلية.

ومع أنَّ معظم أوقاف النساء في السابق كانت على مصارف معينة مرتبطة بالحاجات المعيشية مثل الطعام بالدرجة الأولى نظرًا لعدم توفره وانتشار الفقر، فإنَّه يتوقع في العصر الحديث، ومع تنامي الثروات في المجتمع نتيجة لاكتشاف النفط، أن تقل الحاجة لغرض الإطعام، وأن تبرز حاجات مجتمعية جدية وأكثر إلحاحًا مثل التعليم والرعاية الصحية والاهتمام بخدمات ذوي الإعاقة، والتي يتوقع أن تتجه أوقاف المرأة لها.

أمَّا أوقاف النساء على الوقف الأهلي والتي بلغت نسبتها 16.1% مقارنة بالرجال وهي 22.9%، فهو فرق غير ملموس، وخاصة أنَّ المرأة غير ملزمة بإعالة عائلتها. وذكرت مرغريت ميروذر في دراستها، أنَّ الدافع نحو تزايد الأوقاف في العموم في حلب، هو الرغبة في توفير دخل منتظم لأفراد الأسرة أو توفير السكن الملائم لهم[79].

الخلاصة: أوقفت المرأة الكويتية جزءًا ملموسًا من أوقافها على المجالات الخيرية وخاصة المرتبطة بالإطعام نتيجة لتعاطفها واستجابتها للظروف المعيشية الصعبة لمجتمعها وحاجاته الخيرية، كما أوقفت المرأة جزءًا من أوقافها على عائلتها، وبنسبة أقل من أمثالها في المجتمعات الأخرى.

---

(79) Meriwether, "Women and Waqf Revisited: the case of Aleppo, 1840-1770", p 135.

المطلب الخامس: تحليل الأدوار الأخرى التي قامت بها المرأة في مجال الوقف مثل النظارة:

إنَّ نظارة الوقف تعتبر قطب الرحى في استمراره وإدرار عطائه، حيث إنَّ النظـارة على الوقف حكمها حكم الوجوب، وقـد ثبتت مشروعيتها بالسنة والإجماع، والمعقول[80]. ولا يوجد فرق بين نظارة المرأة ونظارة الرجل، بل إنَّ ناظرة أول وقف هي حفصة بنت عمر رضي الله عنهما، حيث قال عمر رضي الله عنه: «تليهِ حفصةُ ما عاشَت ثمَّ يليها ذو الرأي من أَهلِها»[81]. أمَّا من الناحية التاريخية، فقد أسهمت المرأة المسلمة في النظارة على الأوقاف على مر الزمان، حيث لوحظ نصب ناظرات على مر التاريخ، ففي عصر المماليك مثلاً، تولت ناظرة أحد عشر وقفًا[82]؛ كما ذكر أنَّ العديد منهن تولين النظارة على الأوقاف في أوائل القرن التاسع عشر الميلادي[83]. وفي دراسة أخرى، تبين أنَّ 14% من النظار نساء[84]، وفي بعض عصور الدولة العثمانية، كانت المرأة الناظرة على الوقف تعين رجلًا يطلق عليه قائم مقام، يقوم مقامها في إدارة نظارة الوقف[85].

وحرصًا على التعرف على جنس الناظر مقارنة مع جنس الواقف وتحديد مدى مساهمة المرأة في النظارة، فقد تم تحليل جنس الناظر من واقع الحجج الوقفية بحسب جدول رقم 8 أدناه.

---

(80) الشعيب، خالد عبد الله، النظارة على الوقف، سلسلة الرسائل الجامعية (٢) (دكتوراه)، الأمانة العامة للأوقاف، الكويت، 1444هـ/2022م، ص52-54.

(81) صحيح أبي داود، كتاب الوصايا، باب ما جاء في الرجل يوقف الوقف، رقم الحديث 2879.

(82) عفيفي، الأوقاف والحياة الاقتصادية في مصر في العصر العثماني، ص16.

(83) رمضان، مصطفى أحمد، «دور المرأة في النشاط الاقتصادي في النصف الثاني من القرن 18»، من أبحاث المؤتمر الدولي حول التاريخ الاقتصادي للمسلمين، جامعة الأزهر، 1418هـ/1998م، ص176.

(84) Roded,” Quantitative Analysis of Awqaf Endowment Deeds”, No. IX, p.69

(85) بيليجي، أوقاف النساء في مدينة إستانبول في النصف الأول من القرن السادس عشر الهجري، مجلة أوقاف، العدد: 19، السنة العاشرة، ص83.

جدول رقم 8 (تحليل النظارة على الأوقاف بحسب الجنس)

جنس الناظر	الواقف امرأة العدد:	النسبة من مجموع الواقفات	الواقف رجل العدد:	النسبة من مجموع الرجال الواقفين	مجموع النظار	النسبة من مجموع النظار
رجل	102	% 41	155	%41.2	257	%41.1
امرأة	80	%32.1	60	%16	140	%22.4
غير محدد	38	%15.3	107	%28.5	145	%23.2
الذرية	29	%11.6	54	%14.4	83	%13.3
المجموع	249	%100	376	%100	625	%100

المرجع: الأمانة العامة للأوقاف، سجل العطاء الوقفي – سيرة الواقفين والواقفات (1821–2002)، 2003م؛ مركز البحوث والدراسات الكويتية، معالم مدينة الكويت القديمة (نواة مدينة الكويت القديمة).

يظهر تحليل جنس النظارة على الأوقاف أنَّ عدد الناظرات قد بلغ 140 امرأة، أو ما نسبته 22.4% من مجموع الأوقاف والبالغة 625 وقفًا، وهو ما يمثل تقريبًا نصف عدد النظار من الرجال والبالغ عددهم 257، أو ما نسبته 41.1% من مجموع الأوقاف، كما يبرز التحليل أنَّ 41.2% من الواقفين من الرجال و41% من الواقفات، اختاروا رجلًا ليكون ناظرًا على أوقافهم، وهو أمر متوقع في ذلك الوقت نظرًا لهيمنة الرجل ودوره التقليدي في الأسرة والمجتمع وقلة خروج المرأة للكسب، أو التعامل التجاري. ومقارنة مع دراسة أخرى، فإنَّ نسبة النظار من الرجال من قبل الواقفات في الكويت أقل من غيرها، حيث خلصت إلى أنَّ 73% من الأوقاف التي أنشأتها النساء كان نظارها من الرجال[86].

وبعكس ما اقترحه بعض الباحثين دون دليل واضح، من أنَّ المرأة أدت دورًا أصغر في كونها ناظرة من نسبة ما أوقفته، حيث أبرزت دراسة مرغريت ميروذر، أنَّ معظم

(86) Roded, " Quantitative Analysis of Awqaf Endowment Deeds", No. IX,p.69

الأوقاف الأهلية التي أوقفتها المرأة كانت هي الناظرة[87]، أمَّا في حالة الكويت، كما يوضح جدول رقم: 8، بأنَّه لم يتم استبعاد النساء من الحجج الوقفية، حيث إنَّ 16% من الواقفين من الرجال و32.1% من الواقفات أي الضعف، اختاروا امرأة لتكون ناظرة على أوقافهم، وهي نسبة عالية مقارنة بوضع المرأة الاجتماعي في الكويت. كما لوحظ أنَّ معظم الناظرات هن من بنات الواقف، أو زوجاته، أو أخواته، حيث يحتاج الأمر إلى مزيد من التحليل. وفي دراسة مشابهة لوحظ أنَّ المرأة تختار نظارًا لأوقافها من أقاربها، حيث إنَّ في الأوقاف الأهلية الموقوفة من النساء 66% منها يتم تسمية الناظر من أقاربها، أمَّا الباقي وهي نسبة 34% منها فينص أنْ يكون الناظر أحدًا من ذريتها[88]، وفي أولويات الاختيار لوحظ أنَّ الاختيار يقع أولًا على الابن أو الابنة، يليها الزوج والأخ، وبعدها باقي الأقارب، وهي مشابهة في نتائجها لدراسة عن أوقاف النساء في حلب[89]. ولعلَّ السبب في ذلك الحرص على بقاء النظارة في ذرية الواقفة، حيث صح أنَّ عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ نصب ابنته حفصة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ناظرة على وقفه[90].

ولو نطرح تساؤلًا: هل كانت النظارة الموكلة إلى المرأة على الأوقاف الخيرية أو الأهلية، كون الأخيرة أكثر ارتباطًا بالمرأة وصفاتها من العطف والرحمة وحب الأسرة؟، ففي دراسة تبين أنَّه في الأوقاف الخيرية تم تعيين 5% من نظارها من النساء[91]، أمَّا في حالة الكويت، فقد تبين أنَّه في الأوقاف الخيرية، فقد تم تعيين عدد 42 امرأة على نظارة الأوقاف الخيرية (37 من قبل النساء و5 من قبل الرجال) أو ما نسبته 15% من الأوقاف الخيرية، وهي نسبة أعلى من نسبة الدراسة السابقة. وفي تأثير العلماء، لوحظ أنَّ الأوقاف الخيرية التي أوقفتها المرأة في الكويت،

(87) Meriwether, "Women and Waqf Revisited: the case of Aleppo, 1840-1770", p:141-140.

(88) Ibid, p 142.

(89) Ibid, p 142.

(90) صحيح أبي داود، كتاب الوصايا، باب ما جاء في الرجل يوقف الوقف، رقم الحديث 2879.

(91) Roded, " Quantitative Analysis of Awqaf Endowment Deeds", No.IX, p.69

والتي أوصت أن يكون عالمـًا نظاراً عليها بلغ عددها ثمانية[92] أو ما نسبته 1.3% من الأوقاف الخيرية، بينما في دراسة مشابهة كان 50% من نظّار الأوقاف الخيرية من العلماء[93]. ويعزو هذا الاختلاف إلى صغر الأوقاف في الكويت، ومحدودية المصارف الخيرية، وقلة العلماء.

الخلاصة: قامت المرأة الكويتية بدور بارز في النظارة على الأوقاف نظرًا لرشدها وحسن إدارتها، مما يؤهلها لزيادة دورها في النظارة، مع توفير الحوافز لها والتدريب والتأهيل لهذا الدور. ويمكن تحقيق ذلك من خلال خطة تركز على تأهيل المرأة الكويتية لأعباء النظارة بالاستفادة من تجارب الدول الأخرى في تمكين المرأة في الوظائف الأساسية في الوقف.

المبحث الرابع: المرأة الكويتية ودورها المستقبلي في الوقف:

أبرزت الدراسة أنَّ المرأة الكويتية في الفترة الزمنية (1821م- 1961م)، قامت بدور بارز في وقف الأصول وإدارتها مع ضعف التمكين الاقتصادي لها وقلة فرص العمل وغلبة العادات والتقاليد التي لا تشجع المرأة على غشيان الأعمال والكسب، وبالتالي فإنَّه يتوقع لو تم الاستفادة من التوجهات الإيجابية للمرأة الكويتية نحو الوقف كما أوضحته هذه الدراسة وزيادة الوعي لديها وتنمية الحوافز لها للانخراط أكثر في الدعوة له والوقف وحسن إدارته، فإنَّ ذلك يسهم في زيادة تأثير الوقف في المجتمع. ويؤيد هذا الأمر أربع اتجاهات رئيسة في العصر الحالي: التوجه العالمي نحو تمكين المرأة، وزيادة التمكين الاقتصادي لها، وتنمية وعي المرأة وتعليمها وتبوءها لوظائف مهمة، وتطور التكنولوجيا المالية ودورها في تسهيل وقف المرأة. كما يدعو إلى هذا الأمر ثلاثة أمور، هي: معرفة المرأة بحاجات

---

(92) مركز البحوث والدراسات الكويتية، معالم مدينة الكويت القديمة (نواة مدينة الكويت القديمة)، ج1 ص70 وص71، وص72، وص104، ج2 ص83، وص101، وص102.

(93) Meriwether, “Women and Waqf Revisited: the case of Aleppo, 1840-1770”, P. 141.

مجتمعها في مجالات معينة أكثر من الرجل وخاصة المتعلقة بحاجات المرأة والطفولة والتحديات الاجتماعية، وأنَّ عطاء المرأة الخيري في العموم أكثر من الرجل، كما تظهره بعض الدراسات[94]، وأنَّ توجه المرأة المسلمة إلى الوقف رغبة في الأجر والثواب أكثر من غيرها من النساء. وتمكين المرأة في الوقف ليست عملية سهلة، وإنَّما عملية متعددة الأبعاد، ولكن سيتم التركيز بصورة مختصرة على أهم التوجهات والاتجاهات في هذا المجال.

المطلب الأول: الاتجاهات الرئيسة في تمكين المرأة في الوقف: وهي أربع اتجاهات كما يلي:

1. **تنامي التوجه العالمي نحو تمكين المرأة:** والذي برز من خلال عقد مؤتمرات عالمية دعت إليها هيئات الأمم المتحدة بغرض التوعية بتمكين المرأة، كان أولها الذي عقد في المكسيك في عام 1975م، وأبرزها مؤتمر بكين في عام 1995م. كما حرصت العديد من الدول الخليجية مثل السعودية وقطر على تمكين المرأة في المجالات المختلفة وخاصة المجالات التعليمية وتوفير فرص العمل المناسبة[95]. كما يشمل ذلك تسهيل وصولها إلى شغل الوظائف القيادية والتأثير في اتخاذ القرارات المجتمعية.
2. **زيادة التمكين الاقتصادي لها:** والذي يمكن أن يتحقق من خلال دمج المرأة في محاور التنمية من خلال التمكين الاقتصادي لها، وتوفير الفرص الوظيفية المناسبة من خلال التأهيل والتدريب والبرامج المتخصصة، بالإضافة إلى تسهيل غشيانها لأبواب الرزق من خلال التسهيلات المالية والتدريب المكثف والتشريعات الملائمة، وكذلك توفير التسهيلات للأعمال التجارية ودعم

---

(94) Mesch, Debra ; Osili, Una ; Ackerman, Jacqueline ; Dale, Elizabeth, “Do Women Give More? Findings from Three Unique Data Sets on Charitable Giving”, P.18-1; Bilén, David, Anna Dreber, and Magnus Johannesson, “Are women more generous than men? A meta-analysis”, Journal of the Economic Science Association, Vol. 16-15 :(2021) ,(1)7.

(95) هند عقيل الميزر: المرأة السعودية من التهميش إلى التمكين في التعليم والعمل، المجلة العربية للدراسات الأمنية (الرياض)، المجلد 32، العدد: (68)، 1438هـ (2017م)، ص 128؛ حوى: الجوانب القانونية للتمكين الاقتصادي للمرأة: دراسة في التشريعات التجارية القطرية والقوانين ذات الصلة، العدد: 3، السنة السابعة، العدد التسلسلي (27)، ص416-418.

المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر.

3. زيادة وعي المرأة وتعليمها: من خلال التوعية بدورها في تطوير مجتمعها وتنميته وخاصة في مجال الأوقاف، وتطوير النظام التعليمي، بما يحقق زيادة التمكين التعليمي للمرأة ويحقق العدل بين الجنسين ويفتح لها مجالات تنمية تحصيلها العلمي والترقي المعرفي. ويشمل ذلك على سبيل المثال: حملات التوعية بتمكينها في المجتمع، والإرشاد التعليمي والمهني وتوفر خدماته، والدعم المادي والبعثات التعليمية، وتوفير برامج التعليم المستمر والتي تركز على التأهيل والتدريب.

4. تطور التكنولوجيا المالية ودورها في تسهيل وقف المرأة: حيث يسهم استخدامها وتطبيقاتها في الوصول إلى شرائح في المجتمع لم تستطع المؤسَّسة الوقفية الوصول إليها سابقًا، وخاصة النساء، حيث يسهم ذلك في زيادة أوقافهن من خلال تقنيات مثل التمويل الجماعي «Crowdfunding» وهي تكنولوجيا مالية يتم من خلالها تعبئة الموارد المالية باستخدام منصة إلكترونية، وتوفير فرص العمل في المنزل أو تسويق المنتجات البيتية.

المطلب الثاني: الحوافز والدوافع لتشجيع المرأة على المساهمة في الوقف:

ومع أنَّ هناك العديد من الدوافع والحوافز في برامج تمكين المرأة والتي تتبناها العديد من دولنا، والتي يمكن الاستفادة منها في تشجيع المرأة على المساهمة في المسيرة الوقفية، إلَّا أننا سنركز في هذا القسم على أهم الحوافز والدوافع في هذا المجال، والتي من أهمها:

أ- الاستفادة المثلى من معرفة المرأة بحاجات مجتمعها في مجالات معينة أكثر من الرجل، وخاصة المتعلقة بحاجات المرأة والطفولة والتحديات الاجتماعية: وهذا يمكن تحقيقه من خلال تشجيع المرأة على زيادة انغماسها

في إدارة الوقف وتبوء مركز النظارة فيه، نظرًا لمعرفتها بحاجات مجتمعها وقدرتها على فهم هذه الحاجات وأساليب سدها. كما يمكن للوقف تشجيع المبادرات النسوية في سد الثغرات في الخدمات المقدمة للمرأة والطفل، وخاصة ذوي الإعاقة أو الفئات الخاصة، من خلال الشراكة المثمرة مع مؤسَّسات المجتمع المدني النسائية، والتي تتخصص في تلك الخدمات. كما يمكن توفير برامج تدريبية وتأهيلية في إدارة الأوقاف والعمل فيها، بما يزيد من تمكين المرأة وظيفيًا في نشاطات الوقف.

ب- الاستفادة من أنَّ عطاء المرأة الخيري في العموم أكثر من الرجل:

حيث تظهر إحدى الدراسات أنَّه في كل الفئات، فإنَّ المرأة تعطي أكثر من الرجل[96]، وبنسبة تزيد 4% عن عطاء الرجل[97]، مما يجعلها منبعًا متناميًا لزيادة موارد الأوقاف، إذا توفرت الحوافز المناسبة أو التوعية الملائمة من خلال توفير البرامج والأساليب الملائمة، مع الأخذ بعين الاعتبار دوافع الإحسان لها[98]. كما لا بد من إدراج المرأة والعوامل المحفزة لها للوقف ضمن الرؤية المستقبلية والتخطيط الاستراتيجي للدول والمجتمعات، حيث تقترح إحدى الدراسات أن يتم التركيز على المرأة في استراتيجيات جمع التبرعات وتنمية الموارد للمؤسسات الخيرية[99]. وفي هذا المجال يمكن الاستفادة من اتجاه بعض الدول الخليجية مثل السعودية في رؤية 2030م نحو زيادة الموارد الخيرية نحو الأوقاف، مع بيان دور الوقف كأداة تنموية مع التركيز على دور المرأة وتمكينها اقتصاديًّا، حيث نصت رؤية السعودية مثلًا على زيادة نسبة مساهمة القطاع غير الربحي إلى 5% من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام 2030م[100].

(96) Mesch, Debra J., Women Give 2010: New Research about Women and Giving, The Center on Philanthropy at Indiana University, October 2010, p 4

(97) Bilén, David, Anna Dreber, and Magnus Johannesson, "Are women more generous than men? A meta-analysis", p. 16-15.

(98) Chapman, Masser, and Winnifred, "Identity motives in charitable giving: Explanations for charity preferences from a global donor survey", Vol 9)37), P.1282-1281.

(99) Mesch., Women Give 2010: New Research about Women and Giving, p12

(100) المرجع: https://www.vision2030.gov.sa/ar/v2030/a-vision-that-empowers-giving/ تم الاطلاع بتاريخ 2023/8/16 م، الساعة 16:00.

ج- توجه المرأة المسلمة إلى الوقف رغبة في الأجر والثواب أكثر من غيرها من النساء: حيث إنَّها تكون مدفوعة بقيم الدين التي تحث على فعل الخيرات ومنفعة الناس كما قال صلى الله عليه وسلم: «أحبُّ الناسِ إلى اللهِ أنْفَعُهُمْ لِلنَّاسِ، وأحبُّ الأعمالِ إلى اللهِ عزَّ وجلَّ سُرُورٌ يدْخِلُهُ على مسلمٍ، أوْ يكْشِفُ عنهُ كُرْبَةً، أوْ يقْضِي عنهُ دَيْنًا، أوْ يَطْرُدُ عنهُ جُوعًا»[101]. كما أنَّ المرأة المسلمة أكثر عطاءً من غيرها من النساء، كما في دراسة مقارنة لعطاء المرأة السنغافورية المسلمة مع التي من أصول صينية، وجد أنَّ الأولى لها إسهامات خيرية أكثر من الأخرى من خلال الوقف[102].

إنَّ التغير في طبيعة أوقاف المرأة في العصر الحديث، مرتبط بمدى تمكينها الاقتصادي، حيث يتوقع أن تزداد هذه الأوقاف نظرًا لتنامي الأوقاف النقدية، وتنامي وعي المرأة وتعليمها وزيادة إسهامها في حل التحديات المجتمعية، ويُسْر تكوين الأوقاف وسهولة توثيقها، مع التوسع في استخدام التكنولوجيا المالية الحديثة.

النتائج والتوصيات:

النتائج:

1. خلصت الدراسة إلى أنَّ أوقاف النساء في الكويت أقل من أوقاف الرجال، حيث بلغت نسبتها 39.8%، وذلك نظرًا لقلة التمكين الاقتصادي لها وعدم غشيانها لموارد الرزق. ومع انخفاض هذه النسبة، إلَّا أنها تعتبر مع ذلك أعلى من مثيلاتها في الحواضر الإسلامية. كما تنوعت مصارف أوقاف المرأة الكويتية، حيث ركزت على تلبية الحاجات الأساسية للمجتمع في ذلك الوقت، وهو إطعام الطعام، نظرًا لانتشار المجاعات والفقر، حيث بلغت نسبة الأوقاف الموقوفة على الإطعام والعشيات والأضاحي ما نسبته 39.7% (مقارنة بنسبة

(101) صحيح، السلسلة الصحيحة، لمحمد ناصر الدين الألباني، رقم الحديث: 906.

(102) Ooi, Philanthropy in Transition: An Exploratory Study of Asian Women and Philanthropy in Singapore, p.85.

13.6% للرجل)، يليها وبدرجة أقل بكثير، الأوقاف المشتركة والتي تشمل عشيات وأضاحي وأعمال بر ووقف أهلي(ذري). كما كان لعوامل عدة تأثيرٌ على أوقاف المرأة الكويتية مثل الاستقرار السياسي، وتنامي الثروات نتيجة لتجارة البضائع العابرة (الترانزيت)، ورسوخ الدين وقيمه وتشجيعه على عمل الخير، والحرص على الترابط الأسري وحب الإحسان إلى الفئات المعوزة نتيجة لانتشار الفقر.

2. يظهر تحليل طبيعة الأصول الموقوفة، ارتباط أصول أوقاف النساء بتمكينها الاقتصادي، حيث إن مجموع نوعين فقط من الأصول الموقوفة (بيت، ودكان)، بلغ ما مجموعه 86.4% من إجمالي أصولها الموقوفة.
3. ساهمت المرأة في النظارة على الأوقاف، حيث بلغت نسبتها نصف النظار من الرجال، والتي تعتبر نسبة عالية إذا أخذنا بعين الاعتبار تقاليد المجتمع وعاداته المقيدة لمشاركة المرأة في الحياة العامة أو الأخذ بأسباب الرزق.
4. أبرزت الدراسة أنَّ العوامل المؤثرة على اتجاهات الوقف –في الحاضر والمستقبل – لدى المرأة عديدة، ولكن من أهمها: تنامي التوجه العالمي نحو تمكين المرأة، وزيادة التمكين الاقتصادي لها، وتنمية وعي المرأة وتعليمها، وتطور التكنولوجيا المالية ودورها في زيادة موارد المرأة وتنامي أوقافها. ويمكن من خلال رؤية وخطة مدروسة وذات وقت زمني معين، وباستخدام حوافز للوقف، زيادة أوقاف المرأة الكويتية في المستقبل.
5. أظهرت نتائج دراسة تطور أوقاف النساء في الكويت وتحليلها تحليلًا كميًّا شاملًا لجميع الأوقاف، وذلك في فترة زمنية معينة، أهمية الدراسات الكمية في تأكيد العديد من الافتراضات التي توصلت إليها الدراسات الوصفية. وهذا الأمر يدعو إلى تشجيع استخدام هذا الأسلوب العلمي في دراسة تطور الأوقاف وتحليل اتجاهاتها.

التوصيات:

1. الاستفادة من التطورات في تنامي التمكين الاقتصادي للمرأة عالميًّا ومحليًّا، في تشجيعها لزيادة مساهمتها في الوقف، وذلك من خلال استراتيجية محددة، تعدها المؤسسة الوقفية المختصة، تركز على توعيتها وتشجيعها على المساهمة في المجالات التي يحتاجها المجتمع.
2. إعداد خطة لزيادة مشاركة المرأة في توجيه الأوقاف والمساهمة في إدارتها بما فيها النظارة، وذلك من خلال التعاون والاستفادة من جهود الجمعيات النسائية والشراكة معهم، وزيادة توظيفها ومساهمتها في المؤسسات الوقفية ونشاطاتها.
3. تشجيع الباحثين على التركيز على الدراسات الكمية لتحليل تطور الأوقاف عامة وأوقاف المرأة خاصة، نظرًا لدورها في بيان اتجاهات المرأة المجتمعية ومساهمتها فيه، بناء على بيانات دقيقة يمكن التعويل عليها في استخلاص نتائج مقبولة علميًّا، كما توفر مجالًا واسعًا للدراسات المقارنة بين المجتمعات الإسلامية في اتجاهاتها نحو أوقاف النساء. وقد يتطلب الأمر قيام المؤسسة الوقفية، بتوفير الموارد المالية لتشجيع إجراء هذه الدراسات.
4. تركيز الدراسات المستقبلية على البحث في مصدر الأصول التي تم وقفها، هل تم شراؤها من كسب الواقفة أم وصلت إليها من خلال الميراث؟، ودراسة بيان في أي مرحلة عمرية توقف المرأة مقارنة بالرجل؛ وتحليل طبيعة الواقفات إذا كن من الأغنياء أو الفقراء، وذلك عند توفر البيانات المناسبة.

المصادر والمراجع:

- أبو حاكمة، أحمد مصطفى، تاريخ الكويت الحديث 1163-1385هـ/ 1750-1965م، ذات السلاسل، الكويت، الطبعة الأولى، 1984م.
- الأمانة، الأمانة العامة للأوقاف، سجل العطاء الوقفي - سيرة الواقفين والواقفات (1821-2002)، الكويت، الطبعة الثانية، 2003م
- بيليجي، فاروق، أوقاف النساء في مدينة إستانبول في النصف الأول من القرن السادس عشر الهجري، مجلة أوقاف، العدد:19، السنة العاشرة، ذو الحجة 1431هـ / نوفمبر 2010م، ص93-128.
- الحميدان، ايمان محمد، المرأة والوقف-العلاقة التبادلية (المرأة الكويتية أنموذجا)، الأمانة العامة للأوقاف، دولة الكويت، 2016م.
- حوى، فاتن حسني، الجوانب القانونية للتمكين الاقتصادي للمرأة: دراسة في التشريعات التجارية القطرية والقوانين ذات الصلة، مجلة كلية القانون الكويتية العالمية، العدد: 3، السنة السابعة، العدد التسلسلي (27)، محرم 1441هـ / سبتمبر 2019م، ص397-440.
- الجار الله، خالد فهد، تاريخ الخدمات الصحية في الكويت، مركز الدراسات والبحوث الكويتية، الكويت، 1996م.
- جازع، مبارك عشوي، الوقف والحياة الاجتماعية في مدينة دمشق خلال العصر الأيوبي (570-658هـ/1174-1259م)، سلسلة الرسائل الاجتماعية (23)، الأمانة العامة للأوقاف، دولة الكويت، 1438هـ /2017م.
- الخادمي، نورالدين مختار، إسهام نظام الوقف في تحقيق المقاصد العامة للشريعة الإسلامية، سلسلة الأبحاث الفائزة في مسابقة الكويت الدولية لأبحاث الوقف (19)، الأمانة العامة للأوقاف، دولةالكويت، 1441هـ/2019م.
- الخصاف، أحمد بن عمرو الشيباني، أحكام الأوقاف، مطبعة بولاق الأميرية، القاهرة، 1322هـ.
- الخويطر، خالد بن سليمان، الوقف ودوره في دعم التعليم والثقافة في المملكة العربية السعودية خلال مائة عام، سلسلة الدراسات الفائزة في مسابقة الكويت الدولية لأبحاث الأوقاف (6)، الأمانة العامة للأوقاف، دولة الكويت، 1432هـ

/2011م.

- الرشيد، عبد العزيز، تاريخ الكويت، دار قرطاس، الطبعة الثالثة، الكويت، 1999م.
- رمضان، مصطفى أحمد، دور المرأة في النشاط الاقتصادي في النصف الثاني من القرن 18، من أبحاث المؤتمر الدولي حول التاريخ الاقتصادي للمسلمين، جامعة الأزهر، 1418هـ/1998م.
- الشطي، خالد يوسف، وثائق الأوقاف الخيرية للمحسنة الكويتية منيرة عبد الرحمن العتيقي، مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، وثائق تاريخية دورية ربع سنوية، العدد: 10، ديسمبر 2022م.
- الشعيب، خالد عبد الله، النظارة على الوقف، سلسلة الرسائل الجامعية (٢) (دكتوراه)،
- الأمانة العامة للأوقاف، الكويت، 1444هـ/2022م، ص 52-54.
- الشيباني، محمد بن إبراهيم، وبراك شجاع المطيري، الوثائق الأصلية الكويتية الموجودة في قسم الوثائق، منشورات مركز المخطوطات والتراث والوثائق، الكويت، 1415هـ/1994م.
- صداح، أميرة بنت على، الأوقاف العثمانية بمكة ودور المرأة فيها: وقفية كولنوش والدة سلطان نموذجا، مجلة رسالة المشرق، المجلد 16، عدد 3-4، 2005م، ص 373-436.
- العازمي حمد فهد حمد، مجهودات السيدة زبيدة أم جعفر في سقاية الحجاج وتمهيد الطرق إلى بيت الله الحرام، مجلة بحوث الشرق الأوسط، المجلد 9 العدد: 70، 2021م، ص 75-98.
- عبيدات، عدنان عبد الله، وقف المرأة في العصر العباسي الأخير: 575-656هـ/1179-1258م، دراسات، العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 47، العدد: 4، 2020م، ص 327-345.
- عفيفي، محمد، الأوقاف والحياة الاقتصادية في مصر في العهد العثماني، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1991م.
- القحطاني، منى بنت حسين آل سيلان، أوقاف المرأة المسلمة في الأندلس وأثرها

الحضاري في العصر الأموي (138-422هـ/756-1031م)، حوليات كلية اللغة العربية بنين بجرجا- جامعة الأزهر، العدد: (21) ج3، للعام 1438هـ/2017م، ص2771-2772.

- الكندري، فيصل، نشاط المرأة الكويتية من خلال وثائق الوقف 1263-1348هـ/ 1847-1930م، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، العدد: 87، السنة العشرون، ربيع 2002م، ص11-39.
- معالم الكويت، الجزء الأول، مركز البحوث والدراسات الكويتية: معالم مدينة الكويت القديمة (نواة مدينة الكويت القديمة)، الكويت، الجزء الأول، 2020م.
- معالم الكويت، الجزء الثاني، مركز البحوث والدراسات الكويتية: معالم مدينة الكويت القديمة (نواة مدينة الكويت القديمة)، الكويت، الجزء الثاني، 2021م.
- معالم الكويت، الجزء الثالث، مركز البحوث والدراسات الكويتية: معالم مدينة الكويت القديمة (نواة مدينة الكويت القديمة)، الكويت، الجزء الثالث، 2021م.
- معالم الكويت، الجزء الرابع، مركز البحوث والدراسات الكويتية: معالم مدينة الكويت القديمة (نواة مدينة الكويت القديمة)، الكويت، الجزء الرابع، 2022م.
- معالم الكويت، الجزء الخامس، مركز البحوث والدراسات الكويتية: معالم مدينة الكويت القديمة (نواة مدينة الكويت القديمة)، الكويت، الجزء الخامس، 2023م.
- معالم الكويت، الجزء السادس، مركز البحوث والدراسات الكويتية: معالم مدينة الكويت القديمة (نواة مدينة الكويت القديمة)، الكويت، الجزء السادس، 2023م.
- المعوشرجي، محمد صقر، الحلم بكويت حديث (قصة نشأة بلدية الكويت قبل النفط (1930-1940))، حررها ووثقها بدر ناصر المطيري، مطابع الخط، الكويت، 1440هـ /2019م.
- هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (أيوفي)، المعيار الشرعي المعدل للوقف رقم 60، شركة ادارة استثمار المستقبل المحدودة، الرياض، 1441هـ/2020م.

- المنيس، وليد عبد الله، محمد بن سليمان آل جراح: عالم الكويت وفقهها وفرضيها: سيرته ومراسلاته وآثاره العلمية، مركز البحوث والدراسات الكويتية بالتعاون مع وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، 1418هـ/1998م.
- الميزر، هند عقيل، المرأة السعودية من التهميش إلى التمكين في التعليم والعمل، المجلة العربية للدراسات الأمنية (الرياض)، المجلد 32، العدد: (68)، 1438هـ/2017م، ص 127-154.
- النجدي، إبراهيم بن صالح، عقد الدرر فيما وقع في نجد من الحوادث في آخر القرن الثالث عشر وأول القرن الرابع عشر، الأمانة العامة للاحتفال بمرور مائة عام، الرياض، 1419هـ/1999م.

المراجع الأجنبية:

- Baer, Gabriel, “Women and waqf: An analysis of the İstanbul tahrir of 1546”, Asian and African Studies, Vol.17 (1983); 9-27
- Bilén, David, Anna Dreber, and Magnus Johannesson, “Are women more generous than men? A meta-analysis”, Journal of the Economic Science Association, Vol. 7(1), (2021): 1-18.
- Chapman, Cassandra M., Barbara M. Masser, and Winnifred R. Louis, “Identity motives in charitable giving: Explanations for charity preferences from a global donor survey”, Psychology & Marketing, Vol. 37(9), (2020): 1277-1291.
- Ooi, Yu-Lin, Philanthropy in Transition: An Exploratory Study of Asian Women and Philanthropy in Singapore, 1900-1945 Philanthropy in Asia: Working Paper No. 2, Asia Centre for Social Entrepreneurship & Philanthropy, May,2016.
- Mesch, Debra J., Women Give 2010: New Research about Women and Giving, The Center on Philanthropy at Indiana University, October 2010.
- Meriwether, Margaret, “Women and Waqf Revisited: the case of Aleppo,

1770-1840", In Women in the Ottoman Empire-Middle Eastern Women in the Early Modern Era, Madeline Zilfi(ed.), Brill, Leiden,1997.

- Roded, Ruth, "Quantitative Analysis of Awqaf Endowment Deeds", the Journal of Ottoman Studies, No. IX,1989:51-76.